

جامعة ابن خلدون - تيارت-

كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير

قسم : علوم إقتصادية

الصناعة التحويلية كبديل للقضاء على البطالة في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إقتصاد وتنمية

الأستاذ المشرف:

د. بركان بخيرة

من إعداد الطالبين:

نجيب الله شامي

بلقاسم حدبي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

أيت عيسى عيسى

الدكتور:

مناقشا

الدكتور:

مقررا

بركان بخيرة

الدكتور:

السنة الجامعية : 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَاتِ

شكر وتقدير

نشكر الله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذه الرسالة.

بصدق الوفاء والإخلاص، نتقدم إلى مشرفنا في هذه الرسالة الأستاذ الدكتور بركان بخيرة، الذي شرفنا

بتأطيره خلال جميع مراحل دراسة مذكرة التخرج في جامعة نيارت، بمزيريل الشكر وأفضل التقدير

والإعتراف لقاء متابعتنا لنا، وتوجيهاته الهادفة وعلى النصائح القيمة التي مكنتنا من إتمام هذه الرسالة في

شكلكم النهائي كما لا يفوتنا إلا أن نتقدم بخالص الشكر وعظيم الإمتنان.

إلى أساتذتنا الكرام السادة أعضاء اللجنة إلى قبولهم مناقشة هذه الرسالة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين

لأجل لقراءتها وتقييمها كما نتقدم بخالص الشكر والانتماء إلى كل من كان الساعي المعين خلال مسيرتنا

الدراسية.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى:

الوالديه الكريمين حفظهما الله

كل أفراد أسرتي

إلى كل الأصدقاء ومنه كانوا برفقتي ومصاحبتي اثناء مشواري الدراسي

إلى كل من ساعدني

وإلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف

إهداء

إلى أعز ما أملك في الوجود أمي وأبي الغاليين وجدتي الغالية أطال الله في عمرهم

وإلى

أخوتي أئمه كنوز هالة وجميع خالاتي أطال الله في عمرهم وحفظهم مه كل سر

وإلى

كل العائلة صغيرا وكبيرا وإلى رفقاء دربي أصدقائي حفظهم الله حسين حسان أسامة

مختار خالد وإلى كل الأحباب والأقارب

نجيب الله. سه

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

مقدمة.....أ

الفصل الاول نظرة عامة حول الصناعات التحويلية ودورها في النمو الاقتصادي

تمهيد.....07

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصناعات التحويلية.....08

المطلب الأول: مفهوم الصناعة التحويلية وأنواعها.....08

المطلب الثاني: سبل نجاح الصناعات التحويلية.....13

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية.....16

المبحث الثاني: نظرة عامة حول الفترة التنافسية للصناعة التحويلية في الجزائر....20

المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية وأهميتها ومحدداتها.....21

المطلب الثاني: الركائز ومؤشرات القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في الجزائر .26

المطلب الثالث: تحليل القوى التنافسية وإجراءات تحسين القدرة التنافسية الصناعية .30

المبحث الثالث: أنشطة الصناعة التحويلية ومدى مساهمة الصناعة التحويلية.....38

المطلب الأول: أنشطة الصناعات التحويلية في الدول العربية.....38

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.....46

المطلب الثالث: دور الاستثمار الصناعي الخاص في الصناعات التحويلية.....49

الفصل الثاني: نظرة عامة حول ظاهرة البطالة في الجزائر

تمهيد.....52

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي لظاهرة البطالة في الجزائر.....53

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها.....53

المطلب الثاني: أسباب تقشي البطالة في الجزائر.....59

المطلب الثالث: مراحل تطور معدلات البطالة في الجزائر والدول العربية.....68

72.....	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر
73.....	المطلب الأول: التحليل النظري لظاهرة البطالة في الجزائر
77.....	المطلب الثاني: قيود وتحديات توسيع فرص التشغيل في الجزائر
81.....	المطلب الثالث: نظم وهياكل هادفة لدفع كفاءة سوق التشغيل في الجزائر
85....	المبحث الثالث: أزمة البطالة في العالم والوطن العربي والجزائر وكيفية علاجها
87.....	المطلب الأول: الآثار المترتبة عن مشكلة البطالة في الجزائر
89.....	المطلب الثاني: الآليات المتعمدة لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر
92.....	المطلب الثالث: الجهود المبذولة لحل مشكلة البطالة
	الفصل الثالث: دور وأهمية الصناعة التحويلية للقضاء على البطالة
97.....	تمهيد.....
98.....	المبحث الأول: القطاع الصناعي خصائص ومزايا
98.....	المطلب الأول: الصناعة بالجزائر
98.....	المطلب الثاني: خصائص قطاع التصنيع بالجزائر
100.....	المطلب الثالث: مزايا التصنيع
101.....	المبحث الثاني: أهمية الصناعة التحويلية ومعوقات والأهداف الاستراتيجية
101.....	المطلب الأول: أهمية الصناعة التحويلية
104.....	المطلب الثاني: معوقات التي واجهت الصناعة التحويلية
105.....	المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية للصناعة التحويلية
106.....	المبحث الثالث: دراسة حالة شركة المياه المعدنية والمشروبات الغازية (بالمنيعة ولاية غرداية)
106.....	المطلب الأول: لمحة عن المؤسسة
108.....	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
109.....	المطلب الثالث: الطاقة الإنتاجية للمؤسسة
112.....	خاتمة
114.....	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
47	مساهمة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لمجموعات من الدول (2008-2010)	01
48	صادرات الصناعة التحويلية لمجموعات من الدول	02
60	ميزان الجبائي والنقدي	03
62	مرونة الواردات مقيمة بالدولار بالنسبة لسعر الصرف بالدينار	04
67	حصيلة برنامج الخصخصة في الجزائر خلال فترة (2003-2007)	05
86	مؤشرات سوق العمل في العالم ومنطقة شمال افريقيا	06
99	توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة حسب الفروع	07
110	نسب توزيع المنتجات لأهم المناطق	08

مقدمة

مقدمة:

منذ اندلعت الأزمة المالية في عام 2008، تركز جزء كبير من النقاش العام، بعد عقود من الصمت، على اقتصاديات التنمية: كيف يمكن تحقيق النمو المستدام، وخلق فرص عمل باقية، وتوليد الدخل، وتمكين تراكم الثروة، وبالتالي القضاء على آفة الفقر ومنع الاستقطاب الاجتماعي والتشرذم، إن ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل في الاقتصادات الصناعية، والقتل في شوارع شمال أفريقيا، وتصاعد التعبير عن المطالب من الناخبين في الاقتصادات الناشئة، وكذلك النقاش نحو جدول أعمال دولي جديد للتنمية، تشير جميعها إلى نفس الاتجاه - الدور المركزي الذي تقوم به الأنشطة الإنتاجية وفرص العمل في حياة الأفراد والبلدان، وحتى الآن، فرغم الأمنيات المشروعة بخالف ذلك، فإن فرص العمل لا تتساقط ببساطة مثل الماء من السماء. ولكنها تنشأ عن التنمية الاقتصادية، وعن طريق توليد المؤسسات الخاصة والحكومات لأنشطة الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية الجديدة. ويتطلب التوليد المستدام لفرص العمل تغيير هيكل، أو قدرة الاقتصاد على التوليد الدائم للأنشطة الجديدة سريعة النمو التي تتسم بإنتاجية وقيمة مضافة أعلى وعوائد متزايدة على الحجم، ومنذ الثورة الصناعية، كانت الصناعة التحويلية في جوهر التغيير الهيكلي، حيث تقوم بشكل مستمر بإيجاد مستويات أعلى من الإنتاج والعمالة، وتؤدي إلى نمو غير مسبوق في مستويات الدخل. وبالنسبة للبلدان النامية الرامية إلى مواصلة النمو وفي نفس الوقت تحقيق الاستفادة في إيجاد فرص العمل، توفر الصناعة التحويلية الفرصة ليس فقط لإعادة التوازن إلى الاقتصاد نحو قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى، ولكن أيضا لتوفير قاعدة عمالة واسعة نسبيا تتسم بإنتاجية أعلى للعمل.

ومن بين أهداف هذه الدراسة:

- التعريف بماهية الصناعات التحويلية وأنواعها.
- تقديم ركائز ومؤشرات القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في الجزائر.
- تسليط الضوء على كيفية علاج مشكلة البطالة والجهود المبذولة لحلها في الجزائر.
- التعريف بالجانب النظري لظاهرة البطالة في الجزائر.

وتتجلى أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- 1- إن الصناعات التحويلية تلعب دور كبير في عملية النمو الاقتصادي حيث تساهم في رفع الناتج المحلي من خلال زيادة الصادرات.
 - 2- تعتبر الصناعات التحويلية من القطاعات الاقتصادية المهمة لما لها من دور توفير مواد تعتبر أولية بالنسبة لصناعات أخرى.
 - 3- معرفة أهم التحديات التي تواجه فرض التشغيل في الجزائر.
 - 4- توجيه الأنظار حول دور الصناعة التحويلية في القضاء على مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل دائمة.
- وقد كان من أسباب اختيار موضوع الدراسة:

حدثة الموضوع للصناعات التحويلية في الجزائر ودورها في النمو الاقتصادي.

بيان اهم التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي أحيانا باعتبارهما

من المناهج البحثية والتي لا تقتصر على الوصف والتحليل وإنما أيضا المنحنيات

البيانية والجدول الإحصائية وشرح هذه العملية من جميع الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة.

وقد حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الصناعات التحويلية في نمو الاقتصاد الوطني الجزائري؟
ومدور الصناعات التحويلية في القضاء عن البطالة وتوفير منصب العمل؟

ونستنتج منه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية هي:

هل نجاح الصناعات التحويلية يلعب دور رئيسي في تسريع عملية التنمية في الجزائر؟

هل ساهمت الإجراءات والآليات المعتمدة لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر في توفير مناصب عمل دائمة والقضاء النهائي على ظاهرة البطالة في المجتمع.

خطة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية للموضوع وما انشق عنها من تساؤلات فرعية قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وخاتمة.

حيث خصصنا الفصل الأول من الدراسة لنظرة عامة حول الصناعات التحويلية ودورها في النمو الاقتصادي والمختصة بدوره إلى ثلاث مطالب خصصنا المبحث الأول للإطار المفاهيمي للصناعات التحويلية وأنواعها والمبحث الثاني سبل نجاح الصناعات التحويلية والمبحث الأخير للتحديات التي تواجه الصناعات التحويلية أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى نظرة عامة حول القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في الجزائر والمخصص في ثلاث مطالب يأتي مفهوم القدرة التنافسية وأهميتها

ومحدداتها في المطلب الأول وفي المطلب الثاني ركائز ومؤشرات القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في الجزائر وفي المطلب الأخير خصصناه لتحليل القوى التنافسية وإجراءات تحسين القدرة التنافسية الصناعية أما في المبحث الأخير فتطرقنا لأنشطة الصناعة التحويلية ومدى مساهمته الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وفي المطلب الأول وفي المطلب الثاني مساهمته الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وفي المطلب الأخير دور الإستثمار الصناعي الخاص في الصناعات التحويلية.

أما في الفصل الثاني فخصصناه لنظرة عامة لظاهرة البطالة في الجزائر وقسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول تطرقنا للإطار المفاهيمي لظاهرة البطالة في الجزائر والمطلب الأخير تحدثنا عن مراحل تطور معدلات البطالة في الجزائر والدول العربية وفي المبحث الثاني تكلمنا عن دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر وفي المطلب الثاني قيود وتحديات توسيع فرص التشغيل في الجزائر والمطلب الأخير تطرقنا لنظم وهياكل هادفة لرفع كفاءة سوق العمل في الجزائر وفي المبحث الأخير خصصناه لأزمة البطالة في العالم والوطن العربي والجزائر وكيفية علاجها والمخصص والمتضمن لثلاث مطالب ففي المطلب الأول الآثار المترتبة عن مشكلة البطالة في الجزائر وفي المطلب الثاني الآليات المعتمد عليها لمعالجة مشكلة البطالة وفي المطلب الأخير الجهود المبذولة لحل مشكلة البطالة في الجزائر.

أما في الفصل الأخير تحت عنوان دور وأهمية صناعة تحويلية في القضاء على البطالة والمقسم بدوره إلى ثلاث مباحث المبحث الأول القطاع الصناعي، خصائصه ومزاياه والمقسم بدوره إلى ثلاث مطالب على التوالي الصناعة في الجزائر، خصائص قطاع التصنيع في الجزائر ومزاياه، وفي المبحث الثاني أهمية الصناعة

التحويلية ومعوقاتها وأهدافها الاستراتيجية بدوره يحتوي على ثلاثة مطالب هي على التوالي كآآتي: أهمية الصناعة التحويلية المعوقات التي واجهتها وأهدافها الاستراتيجية، أما في المبحث الاخير دراسة حالة لشركة المعدنية والشروبات الغازية بالمنبعة ولاية غرداية تحت ثلاث مطالب هي على التوالي كآآتي: لمحة عن المؤسسة، الهيكل التنظيمي، وفي الأخير الطاقة الانتاجية للمؤسسة.

وأنهينا الموضوع باستعراض نتائجه وخلصاته وبيان توصياته.

الفصل الأول :

تمهيد:

تقف الصناعة اليوم على أعتاب مرحلة جديدة تتفاعل فيها متغيرات ومستجدات من المحتم التعامل معها ومواجهة تحدياتها بأسلوب وفكر جديدين وبرؤية تتماشى مع الاتجاهات العالمية المعاصرة، ويستلزم ذلك توافر منظور استراتيجي تلتف الجهود من حوله وتتبنى أطروحاته كشرط لازم لضمان الاستقرار المطلوب في سير عملية التنمية وتأمين استدامتها. من هذا المنطلق فإن الهيئة العامة للصناعة بحكم اختصاصها ومن واقع مسؤوليتها عن الإشراف على تنمية النشاط الصناعي تؤكد التزامها ببرنامج عمل الحكومة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في إرساء دعائم قاعدة صناعية موسعة تتميز بمقومات تكفل تحقيق رفع حقيقي في نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية وكذلك إعادة بناء الهيكل الصناعي وفق أولويات التنمية الصناعية المحددة وتكوين قاعدة علمية وتقنية معلوماتية متقدمة تساعد على رفع عملية التصنيع في البلاد.¹

من البديهي القول أن دفع التصنيع في الاقتصاد لا يمثل في المنظور الاستراتيجي هدفاً بحد ذاته وإنما وسيلة للارتقاء بكفاءة هذا الاقتصاد وجعله أقل عرضة للتقلبات الحادة التي يتأثر بها نتيجة اعتماده على قطاع النفط كمصدر شبه وحيد للدخل والثروة.²

¹ إياد حماد، دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ماجستير إدارة أعمال، سوريا، 2009، ص 03.

² عدنان مسلم، الصناعة العربية ومحدودية مواكبة التقنية الحديثة، مجلة الاقتصادية الخليجية، العدد 4148، 2006، ص 01.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصناعات التحويلية

كانت الصناعة التحويلية المحرك الأساسي للتنمية في العديد من الدول النامية وستبقى الأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة وتوفير إمكانية متزايدة للتنمية المستدامة، وفي عالم يشهد مزيداً من الانفتاح، وتقلصاً للمسافات الاقتصادية، وبالشكل الذي يفرض على الاقتصاديات دخول معركة التنافس الحاد واقتحام ميدان التصدير لتحقيق معدلات عالية من النمو، فإن الصناعة التحويلية تشكل المصدر الأساسي للميزات التنافسية الديناميكية، ولامتلاك القدرات الإنتاجية والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي.¹

المطلب الأول: مفهوم الصناعة التحويلية وأنواعها

الصناعة: يقصد بالصناعة تلك الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلعة ذات مواصفات موحدة تؤدي إلى منتج ذو مواصفات واحدة أو منتج متنوع كما ترتبط الصناعة باكتشاف وإنتاج وتوفير مستلزمات الإنتاج والإنتاج الوسيط وكذا الإنتاج النهائي اللازم لتوفير احتياجات المجتمع لأغراض الاستهلاك المحلي ولأغراض التصدير وهناك أربعة أنواع رئيسية من الصناعات هي:

1. الصناعات التحويلية: وهي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تحويل

شكل المادة الخام إلى شكل آخر مختلف تماماً من حيث الخصائص وطبيعة المادة

¹ عدنان مسلم، المرجع السابق، ص 02.

الأصلية مثل صناعة الورق.¹

2. **الصناعات التحليلية:** وهي تلك الصناعات التي تعتمد على تحليل المادة الأصلية إلى مواد جديدة عن طريق التركيب الكيماوي أو التركيز أو الخلط بمواد أخرى وذلك مثل صناعة تكرير البترول.²

3. **الصناعات الاستخراجية:** وهي تلك الصناعات المتعلقة باستخراج الخامات من باطن الأرض أو من على ظهرها وتشمل مراحل الكشف ثم الاستخراج ثم التركيز وفصل المواد الغريبة ومن أمثلتها استخراج الفحم من المناجم.

4. **الصناعات التجميعية:** وهي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تجميع أجزاء معينة لتكون منتجاً نهائياً.³

الصناعة بمعناها الواسع تغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها، وجعلها أكثر ملاءمة لحاجات الإنسان ومتطلباته. وتبرز أهمية الصناعة في كونها ترفع من مستوى معيشة الشعوب بما تدره من مال، وما توفره من رفاهية للإنسان بمقتنياتها المختلفة، وكذلك بما تدره من مال وما توفره من رفاهية للإنسان لمقتنياته المختلفة، وكذلك هي وسيلة مهمة لامتناع الأيدي العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة والخدمات الأخرى، مع ما تساهم به الصناعة من تطوير للنشاطات الاقتصادية الأخرى، كالزراعة والتجارة، والنقل بما تقدمه من منتجات أساسية، كالأسمدة، والآلات الزراعية، ومواد

¹ إياد حمادة، المرجع السابق، ص 04.

² إياد حماد، المرجع السابق، ص 04.

³ نفس المرجع، ص 04.

الطاقة، ووسائل النقل الحديثة.¹

لكي تقوم الصناعة وتزدهر لابد لها من توافر عدد من المقومات أهمها:

- رأس المال.
- المواد الخام.
- القوى المحركة.
- الأيدي العاملة.
- الأسواق.
- وسائل النقل والمواصلات.

1. رأس المال: تستخدم الصناعات الحديثة آلات معقدة غالية التكاليف، كما

تستخدم كميات ضخمة من الوقود، وأعداد كبيرة من العمال، وكل ذلك يستدعي توافر رأس المال، ويتوافر رأس المال في بعض الدول ويقل في الأخرى، ويمكن أن ينقل من دولة إلى أخرى إذا توافرت لأصحابه ضمانات كافية وأرباح مغرية.²

2. المواد الخام: وهي تلك المواد الأولى التي تغير الصناعة من شكلها لتلائم

حاجات الإنسان ومتطلباته، وتقسم هذه المواد إلى:

(أ) مواد خام نباتية: مثل الأخشاب، والقطن، والمطاط، وقصب السكر، والقمح، وغير ذلك.

(ب) مواد خام حيوانية: مثل الجلود، والأصواف، والألبان، واللحوم.

¹ المرجع نفسه، ص 05.

² إياد حماد، المرجع السابق، ص 05.

(ج) مواد خام معدنية: مثل الحديد، والنحاس، و(البوكسيت) والذهب، وغير ذلك.¹

ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام لصناعات أخرى أكثر تطوراً، وهي ما يطلق عليها بالمواد نصف المصنعة كالزيوت، والخيوط النسيجية، وكتل الحديد الزهر، ومشتقات النفط الناتجة عن التكرير، وغير ذلك. هذا ولتوافر المواد الخام ورخص أثمانها، وتنوعها، وسهولة استغلالها دور كبير في قيام الصناعة ونجاحها.²

3. القوى المحركة: وتعد عصب الصناعة الحديثة، وخاصة الفحم، والنفط،

والطاقة المائية، وتختلف الصناعات من حيث استهلاكها لموارد الطاقة، وكذلك مدى ارتباطها بمناطق هذه الموارد، فالفحم - مثلاً - تركزت حوله مصانع الحديد، والصلب في أوروبا نتيجة لثقل وزنه وصعوبة نقله، على العكس من النفط الذي يمكن نقله بسهولة، فلذلك لم يؤثر على إعادة توزيع المناطق الصناعية، وتقدر القوى المحركة، والوقود المستخدم في العالم حالياً على النحو التالي: الفحم 50%، والنفط ومشتقاته 42%، القوى الأخرى وأهمها القوى المائية 8%.³

4. الأيدي العاملة: إن توفر الأيدي العاملة من أهم العوامل التي تساعد على

نجاح الصناعة وتطورها، ومع ذلك فإن بالإمكان هجرة الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى إذا كانت الأجور مرتفعة ومغرية، وتأثير الأيدي العاملة في الصناعة يتمثل في مدى توفرها من الناحية العددية ومن حيث المهارة الفنية، واختيار موقع الصناعة في مناطق العمال يوفر على أصحاب المصانع الإنفاق في الإسكان والمياه والكهرباء

¹ إياد حماد، المرجع نفسه، ص 05.

² عدنان مسلم، الصناعة العربية ومحدودية مواكبة التقنية الحديثة، مجلة الاقتصادية الخليجية، العدد 4148، 2006، ص 16.

³ أيمن مولوي، البحث والتطوير في حقل الصناعة ووسائل النهوض به، ورقة مقدمة في المؤتمر الصناعي الأول، 2005.

والمدارس وخدمات النقل وغير ذلك.

5. الأسواق: كل صناعة تعمل من أجل توفير الحاجات الاستهلاكية لسكان البلد الموجودة فيه أولاً ثم لسكان البلدان المجاورة والبعيدة، ولكي تستمر الصناعة في الإنتاج لابد من تصريف هذا الإنتاج لتستخدم أثمان بيعها في شراء الخامات، ودفع الأجور، وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال، ولابد من مراعاة: حجم السوق، ونوعية المشتريين، ومراعاة أذواقهم لضمان نجاح عملية التسويق وبخاصة في الصناعات الاستهلاكية.¹

6. وسائل النقل والمواصلات: تعتمد الصناعة الحديثة اعتماداً كبيراً على توفر وسائل النقل، وسرعتها ورخص تكاليفها، لتتمكن من الحصول على الخامات والوقود أو لتصريف الإنتاج، ذلك أن الخامات والسوق قد يبتعدان بعضهما عن بعض وعن مراكز الصناعة في كثير من الحالات، مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج، وهكذا أصبحت وسائل النقل، والمواصلات الحديثة، دعامة أساسية للتطور الصناعي خاصة في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم المنتجات الجيدة بسعر رخيص.²

(ب) أنواع الصناعات التحويلية:

تتركز أهم الصناعات التحويلية في مجموعة من الصناعات التي تعتبر الأهم والأجدر بالحديث عنها والتي تتوزع في أربعة فروع صناعية الأهم وهي:

¹ عدنان مسلم، المرجع السابق، مجلة الاقتصادية الخليجية، العدد 4148، 2006.

² أيمن مولوي، البحث والتطوير في حقل الصناعة ووسائل النهوض به، ورقة مقدمة في المؤتمر الصناعي الأول، 2005.

- 1- الصناعات الكيماوية: والتي تضم عدد معتبر من العمال في الجنوب الجزائري كاستخراج البترول والغاز والفحم.¹
 - 2- الصناعات الهندسية: هي التي تضم أيضا عدد من العمال المتمثل في احتياج المعمرين والبنائين في مختلف المشاريع التنموية.
 - 3- الصناعات الغذائية: وهي كتوفير الحليب والأجبان ومشتقاتها.
 - 4- الصناعات النسيجية: وهي صناعات الغزل والنسيج والحلج والجلود التي تشكل بنسبة قليلة من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية، والصناعات النسيجية تتكون من أهم الصناعات التقليدية الوطنية.²
- وهنا يمكننا القول أن هاته الصناعات الأربعة المذكورة سابقا هي من أنواع الصناعات التحويلية في البلد.

المطلب الثاني: سبل نجاح الصناعات التحويلية

ويمكن للإدارة الحكومية باعتماد أدوات السياسات المالية والنقدية وسياسة التجارة الخارجية أن تؤثر في دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار في القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني ذات الترابطات الأمامية والخلفية الواسعة.³

هذه القطاعات التي تكون قاطرة النمو وأقطاب تشع عوامل التنمية في محيطها، فللإدارة الحكومية دور فعال في نجاح القطاع الصناعي عامة والصناعة

¹ مطانيوس حبيب، قراءة القطاع الصناعي السوري، 2003.

² إياد حماد، المرجع السابق، ص 08.

³ مسلم عدنان، المرجع السابق.

التحويلية على وجه الخصوص من خلال إجراءات والسبل التالية:¹

- إصدار تشريع موحد للاستثمار يطبق على كل قطاعات الملكية ويقصر المزايا الممنوحة على الأنشطة التي تكون تنميتها ذات أولوية للاقتصاد الوطني بصرف النظر عن طابع ملكيتها.²

- عدم منح المشروعات الاستثمارية الجديدة، التي يوجد مثل لها في الاقتصاد وتكفي طاقتها الإنتاجية لإشباع حاجة السوق، أي مزايا تزيد على تلك المزايا الممنوحة للمشروعات القائمة.³

- تيسير حصول المشروعات الصناعية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني، بصرف النظر عن عائدة ملكيتها، على القروض المصرفية بشروط ميسرة سواء من قبل المصارف الحكومية أو أن تتحمل خزينة الدولة جزءا من معدلات الفوائد التي تتقاضاها المصارف الخاصة.⁴

- عدم السماح بترخيص المنشآت الصناعية على قانون الاستثمار إذا لم تتوفر فيها الشروط المناسبة مثل: التكنولوجيا الملائمة، مستوى محدد من التجهيز الآلي، التأكد من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية من قدرة هذه المشروعات على المنافسة في السوقين الداخلية والدولية بعد تحرير التجارة الخارجية تحريرا كاملا.⁵

- تقديم المعونات الفنية والمساعدات المالية للمشروعات الصناعية القائمة في

¹ دعبول محمد، المؤتمر الصناعي الأول، 2005، ص 10.

² جود فاروق، المؤتمر الصناعي الأول، 2005، ص 03.

³ حبيب مطانيوس، قراءة في القطاع الصناعي السوري، 2003، ص 24.

⁴ محمد العبد الله مصطفى، تأهيل القطاع الصناعي السوري، 2002، ص 10.

⁵ عبد النور خالد، واقع وأفاق الصناعة السورية، 2001، ص 09.

القطاع الخاص التي ترغب في إعادة هيكلتها لتصبح ذات قدرة تنافسية مناسبة وذلك بناءً على دراسات جدوى جادة، تعدها مكاتب استشارية وتدقق في هيئة تخطيط الدولة للتأكد من سلامتها. وتشكل القروض الميسرة أفضل أنواع الإعانة لمثل هذه المشروعات.¹

- رفع الحد الأدنى لحجم المشروعات، سواء لجهة رأس المال أو لجهة قيمة الآلات وعدد العمال، من أجل الترخيص لها واستفادتها من المزايا المقررة في قانون الاستثمار.²

إن قطاع الصناعة التحويلية يكون مؤشر أدائه الصناعي التنافسي بحسب المعايير المعتمدة من قبل منظمة التنمية الصناعية الدولية (اليونيدو) يأتي في المرتبة 77 من 88 دولة بالنسبة "للأداء التنافسي الصناعي"، وفي المرتبة 56 من 88 دولة مبحوثة بالنسبة لمعيار "نصيب الفرد من الصادرات الصناعية" وفي المرتبة 87 بالنسبة ل (حصة التكنولوجيات المتوسطة والعالية) غير قادر، دون إعادة هيكلة، على الاندماج في الاقتصاد العالمي ويبدو أن مساحة الزمن المتاحة غدت محدودة وما لم نسرع الخطى في مساعدة القطاع الصناعي الخاص قبل العام على إعادة التأهيل، سنجد أنفسنا خارج لعبة المنافسة نهائياً وحينها لن تجدي العممة (تحويل إلى قطاع عام) ولا الخصخصة (تحويل إلى قطاع خاص) في رفع مستوى اقتصادنا الوطني.³

¹ إياد حمادة، المرجع السابق، ص 05.

² مصطفى محمد العبد الله، المؤتمر الصناعي الأول، 2002، ص 11.

³ عبد الله محمد مصطفى، تأهيل القطاع الصناعي السوري، 2002، ص 11.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية

أسباب القصور في القطاع الصناعي وفقا لما يلي:¹

يمكن تحديد جملة من الأسباب والتحديات التي تواجه الصناعات التحويلية بصفة خاصة والقطاع الصناعي بصفة عامة وهي:

- ندرة الكفاءات الإدارية لقيادة المشاريع الصناعية.
- غياب مراكز الخدمات الصناعية التي تقدم الاستشارات (اقتصادية، إدارية، فنية، مالية).
- إهمال الإعداد الجيد لمرحلة ما قبل الاستثمار.
- استخدام الآلات المستعملة.
- عدم الاهتمام بالتأهيل والتدريب.
- ضعف عمليات الصيانة.
- غياب المؤسسات التجارية المختصة بالتسويق والتصدير.
- ندرة توفر التمويل اللازم للمشاريع الصناعية.
- غياب قاعدة المعلومات الصناعية.

1) هناك أسباب خاصة بالقطاع العام فيما يتعلق بالقصور منها:²

- تعدد الجهات الوصائية.
- فقدان التوازن بين المسؤوليات والصلاحيات.

¹ محمد دعبول، المؤتمر الصناعي الأول، 2005، ص 12.

² جود فاروق، المؤتمر الصناعي الأول، 2005، ص 04.

- عدم تسديد كامل رأسمال الشركات العامة.

التحديات التي تواجه الاقتصاد عامة والصناعة على وجه الخصوص:

فيحدد ثلاثة تحديات هي:¹

1- إن النفط ثروة ناضبة ويتوقع أن تنضب قبل 12 عاما.

2- ارتفاع معدل النمو السكاني.

3- نتائج الانفتاح التجاري بأنواعه.²

والحل يكمن وفقا لما يرى الباحث بالعناصر التالية:

- عدم الاعتماد على نقل تجارب الغير وتطبيقها لدينا.

- تحقيق التوازن بين دور الدولة الضروري وحضورها المكثف في إدارة

الاقتصاد وبين التوجه نحو اقتصاد السوق وتفعيل القطاع الخاص.

- تحقيق تنمية شاملة تقوم على أساس: النمو، الاستقرار، العدالة.

- تحديد أولويات للاستثمار.

- إعطاء الصناعات التصديرية أهمية أولوية للتعويض عن صادرات النفط في

حال نضوبه.³

¹ غسان الحبش محمد، المؤتمر الصناعي الأول 2005، ص 23.

² محمد دعبول، المؤتمر الصناعي الأول، 2005، ص 18.

³ مولوي أيمن، البحث والتطوير في حقل الصناعة ووسائل النهوض به، ورقة مقدمة في المؤتمر الصناعي الأول، 2005، ص 09.

(2) هناك أربعة أسباب وراء قصور القطاع الخاص هي:¹

- أ- إهمال مرحلة ما قبل الاستثمار فيما يتعلق بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات قبل الدخول بها.
- ب- عدم الاهتمام بتكوين وتدريب المهندسين والفنيين اللازمين لتشغيل المشروع قبل بدء العمل أي خلال مرحلة التصميم والتنفيذ.
- ج- ندرة الكفاءات الإدارية لقيادة المشاريع بطريقة فعالة وحديثة.
- د- إهمال عملية الصيانة.

في الواقع كل ما أوردناه سابقا صحيح وينعكس سلبا على تطور قطاع الصناعة التحويلية، لكن القصور الأكبر، كما نراه يكمن فيما يلي:

1 - ميل رجال الأعمال، انطلاقا من سيطرة العقلية الاجتماعية السائدة في عدم الثقة بالآخرين، إلى القيام بمشروعاتهم على نحو شخصي أو على أساس عائلي وبالتالي إدارتها ذاتيا من أجل عدم إفشاء معلومات عن الأعمال التي يقومون بها وخاصة تجاه المحيط الاجتماعي وحيال الدوائر المالية من ناحية أخرى، لهذا يحرصون على استبعاد "الغرباء" عن إدارة منشآتهم.²

2 - الركض وراء الربح السريع والابتعاد عن المخاطرة، ولهذا نرى أن توجه الصناعيين كان وراء صناعات اللمسة الأخيرة لإشباع حاجة السوق بإحلال منتجاتهم محل المواد المستوردة من الخارج (ساعدت الدولة في تعميق هذا الاتجاه بفرض رسوم

¹ مصطفى محمد العبد الله، تأهيل القطاع الصناعي السوري، 2002، ص 11.

² مصطفى محمد العبد الله، المؤتمر الصناعي الأول، 2002، ص 12.

جمركية عالية على المنتجات الجاهزة وأخرى مخفضة جداً على مستلزمات الإنتاج).¹

3 - غلبة ثقافة اقتناص الفرص والابتعاد عن استثمار الرأسمال المخاطر

ولهذا يميل رجال الأعمال إلى الاستثمار في المجالات سريعة المردود.²

والأمر الطبيعي أن يميل الإنسان ورجل الأعمال خاصة إلى السعي وراء

الكسب السريع والابتعاد عن المخاطرة قدر الإمكان، ولذلك يكون دور الإدارة

الاقتصادية الحكومية العمل على التأثير في قرارات المستثمرين وتوجيههم إلى

القطاعات الأكثر ضرورة لبناء آلية اقتصادية تخلق شروط التنمية الذاتية وبالاعتماد

أساساً على الداخل، وعندما يجد رجال الأعمال حوافز كافية لدفعهم للاستثمار فإنهم

سيختارون أفضل المجالات ويتحولون عن المجالات الصعبة والمعقدة.³

¹ مصطفى محمد العبد الله، المؤتمر الصناعي الأول، 2002، ص 13.

² محمد دعبول، المؤتمر الصناعي الأول، 2005، ص 19.

³ إياد حماد، دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ماجستير إدارة أعمال، سوريا،

2009، ص 14.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول الفترة التنافسية للصناعة التحويلية في الجزائر

إن سرعة التغيرات الحاصلة في المحيط الدولي، أثر على معظم اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة في آن واحد، وبدرجات متفاوتة. لهذا أصبحت الحكومات تولي أهمية كبيرة في تدعيم التنافسية سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، وأخذ دورها في تدعيم التنافسية أشكالاً غير تقليدية، فبدلاً من التدخل المباشر المتمثل في الإجراءات الحمائية ودعم الأنشطة الإنتاجية، تحول إلى مساندة غير مباشرة متمثلة في تهيئة مناخ الأعمال التي تحفز إقامة الأعمال في الأسواق المحلية والعالمية وتبني الدولة لأفضل الممارسات في مجال السياسات الاقتصادية المختلفة.¹

والجزائر كبقية الدول لا يمكنها أن تعيش منعزلة عن هذه التحولات السريعة، فنجد أن اقتصادها طرأ عليه عدة تحولات، منها انفتاح السوق للمنافسة الوطنية والخارجية، ونتيجة ذلك اتخذت عدة إجراءات في جميع الميادين لمسايرة تلك التحولات، منها تبني برنامج لتصليح مسار الاقتصاد الوطني.

لقد أصبحت التنافسية في وقتنا المعاصر أمراً لا مفر منه، فأصبح لها هيئات وإدارات والتي بدورها تمتلك سياسات واستراتيجيات ومؤشرات، وأصبح تأثيرها واضح على المؤسسات التي تحتاج إلى النمو.²

حيث يشكل هذا المبحث محاولة لاستيعاب أهم المفاهيم النظرية لهذا الموضوع، والتي تشكل لنا أرضية صلبة يمكننا من خلالها تناول الجوانب الأخرى، وذلك بالتعرف على الإطار النظري للتنافسية.³

¹ حدة بوثينة، دور الحكومة في دعم التنافسية الصناعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008، ص 01.

² حدة بوثينة، المذكرة السابقة، ص 03.

³ محمد عدنان وديع، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في السوق الدولية، تونس 2001، ص 58.

المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية وأهميتها ومحدداتها

إن المؤسسات التي تريد البقاء والريادة في محيط يتميز بالتحولات وشدة المنافسة، يطلب منها أن تمتلك قدرات معينة تؤهلها لتحقيق ذلك، كما أن الحكم على التنافسية، يتم ذلك من خلال تحليل مكوناتها وتقييمها من خلال مؤشرات متعددة، ومقارنتها بمنافسيها.

لذلك سنحاول التطرق إلى مفهوم التنافسية وأهم الركائز التي تقوم عليها.¹

أولاً- مفهوم القدرة التنافسية:²

باتت التنافسية حاجة ملحة للأفراد ليحظوا بفرص العمل والشركات لكي تبقى وتتمو وحتى للدول لتضمن استدامة وتحسن مستويات معيشة شعوبها، لكن التنافسية لا تزال غير معرفة بشكل واضح ودقيق، إذ تتراوح بين مفهوم ضيق يرتكز على تناسب السعر والتجارة، وبين حزمة شاملة تكاد تتضمن كل نشاط الاقتصاد والمجتمع، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النقاط التالية:

1. تنافسية المشروع (الشركة):³

تعرف التنافسية على صعيد الشركة بأنها تعني "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم

¹ حدة بوثينة، المذكرة السابقة، ص 04.

² محمد عدنان وديع، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في السوق الدولية، تونس 2001، ص 59.

³ د. كمال رزيق، وأبو زعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، 22 ماي 2002، البلدة، الجزائر، ص 02.

والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)".

ويمكن قياس تنافسية الشركة من خلال عدة مؤشرات أهمها:

- الربحية ومعدلات نموها.
- استراتيجية الشركة واتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير وبالتالي قدرة الشركة على تحقيق حصة أكبر من السوق الإقليمي والعالمية.¹

2. التنافسية على مستوى القطاع:²

فهي تعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، ومن أهم مؤشرات الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالتكلفة والجودة.

أو هي قدرة المؤسسة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط بقاء وتحقيق مردودية اقتصادية ومعنى ذلك هو مساعدة الدولة للمؤسسات الصناعية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها نظرا لأن عولمة الاقتصاد تعني:

¹ د. كمال رزيق وأبو زعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، 22 ماي 2002، البلدة، الجزائر، ص 02.

² د. كمال رزيق وأبو زعرور عمار، نفس المرجع، ص 02.

- عدم توظيف الإنتاج.
- تحرير متزايد لرأس المال.

3. التنافسية على المستوى الحكومي (الدولة):¹

تعني قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها، وبتعريف آخر تعني الجاذبية التي يتمتع بها البلد لاستقطاب عوامل الإنتاج المتنقلة بما يوفره من عبء ضريبي منخفض، ومن أهم مؤشرات نمو الدخل الفردي الحقيقي والنتائج التجارية للبلد (تطور تركيبة الصادرات، الحصة من السوق الدولية، الميزان التجاري).²

ثانياً - أهمية التنافسية:³

يوفر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية، تحدياً كبيراً وخطراً محتملاً لدول العالم أو بالأحرى شركاتها، وبخاصة تلك الموجودة في الدول النامية، إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة للبلدان النامية كذلك إن أمكن الاستفادة منه، فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق

¹ د. كمال رزيق وأبو زعرور عمار، نفس المرجع، ص 02.

² د. كمال رزيق وأبو زعرور عمار، المرجع السابق، ص 02.

³ مفهوم التنافس أو التنافسية في مجال الأعمال، الموقع على الانترنت:

الصغير إلى رحابة السوق العالمي، وسواءً اتقنا مع هذا القول أم لا فإنه لا بد في نهاية المطاف من مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين.

ومن المعلوم أنه وفي الوقت الحاضر الشركات هي التي تتنافس وليست الدول، وعليه فإن الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها بالنظر إلى أنه وكما أشارت تقارير دولية، أن مستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر ففي العقود الأخيرة كانت التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ينمو بشكل أسرع من نمو الناتج العالمي.

ثالثاً - محددات القدرة التنافسية:

يمكن لمس الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال ما تطرق إليه M. Porter والذي أستخدمت منهجاً متكاملًا تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعة وغيرها من الأنشطة، هذه المحددات تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح في هذه المنافسة العالمية، فجزء من هذه العوامل يمكن التحكم فيه، والجزء الآخر يقع خارج بيئة الدولة ويصعب التحكم فيه.¹

وانطلاقاً من ذلك حدد مايكل بورتر أربع ركائز للنظام التنافسي القومي التي ساهمت في صياغة المناخ الصناعي لأداء الشركات وهي:²

¹ حدة بوثينة، دور الحكومة في دعم التنافسية الصناعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008، ص 09.

² كمال عايشي، إمكانية ترقية صادرات الصناعة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2005/2006، ص ص 270-271.

أولاً- أوضاع عوامل الانتاج ومدى توفرها:

وتتمثل في المدخلات اللازمة في صناعة ما مثل العمالة والأراضي الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية والبنية الأساسية ورأس المال، وتنقسم هذه العوامل إلى:

1. عوامل أساسية: وهي التي يمكن توارثها مثل الموارد الطبيعية.

2. عوامل متقدمة: وهي التي تكتسب من خلال استثمارات مستمرة في كل من رأس المال البشري والمادي مثل البنية التحتية للاتصالات الحديثة أو معهد بحثي جامعي قيادي.¹

ثانياً- أوضاع الطلب المحلي:

تقوم بدورها في خلق الميزة التنافسية وأهم سمات الطلب المحلي في هيكله وحجم ونمط النمو ومدى تدويله، ويعني ذلك درجة تعقيده وتشعبه وتوقعه للطلب العالمي، حيث أن الطلب المحلي يسبق التوقعات المستقبلية للطلب العالمي، وبالتالي يسهم في إعطاء رؤية للمؤسسات لاستخدامها في استراتيجياتها الانتاجية والتسويقية.²

ثالثاً- الصناعات المتصلة والمدعمة:

والتي يتم انشاؤها عن طريق التكنولوجيات المشتركة وقنوات التوزيع والمهارات والعملاء، وهذه توفر المكونات بطريقة سريعة وكفاءة واقتصادية، وبالتالي تسهم في رفع مستوى الابتكار.³

¹ كربالي بغداد، تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، 22 ماي 2002، البليدة، الجزائر، ص ص 10-11.

² كمال عايشي، امكانية ترقية صادرات الصناعة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006/2005، ص ص 270-271.

³ كربالي بغداد، المرجع السابق، ص ص 12-13.

المطلب الثاني: الركائز ومؤشرات القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في الجزائر:¹

أولاً- الركائز الأساسية للتنافسية:

تتمثل الركائز الأساسية في مجموع الكفاءات (التنظيمية والتسييرية والتكنولوجية، ... إلخ) الضرورية التي تمكنها من تحقيق أهدافها، ويمكن عرضها كما يلي:

1. التنافسية المالية:

إن معرفة ذلك يتم بواسطة القيام بالتحليل المالي لأنشطة المؤسسة من خلال النسب المالية المحققة ومقارنتها بنسب منافسيها في نفس القطاع، وهناك بعض النسب شائعة الاستعمال مثل:

- نسبة رأس المال الدائم (الأموال الدائمة/الأصول المتداولة).
- نسبة الاستقلالية المالية (الأموال الخاصة/الديون).
- نسبة قدرة التسديد (الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي/ المصاريف المالية).
- نسبة المردودية (الأرباح/الأموال الخاصة).²

من خلال هذه النسب وأخرى كثيرة، نستطيع معرفة قدرتها المالية على مزاوله نشاطها إضافة إلى القدرات الأخرى.

¹ د. كمال رزيق، وأبو زعرور عمار، المرجع السابق، ص: 03.

² محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص 53.

2. التنافسية التجارية:

إن القدرة التنافسية في المجال التجاري تمكن المؤسسة من تحديد وضعيتها في القطاعات السوقية إتجاه منافسيها المباشرين، ويتم من خلال عدة مؤشرات منها على سبيل المثال:

- وضعية منتجاتها في السوق، من خلال التركيز على الجودة والتنوع.
- شهرتها التجارية التي تتمثل في درجة ولاء مستهلكيها، وتعاملها مع زبائنها، وسعة حفيظة منتجاتها ونوعيتها، وفعالية سياستها الاتصالية الإشهارية، ... إلخ.
- التوسع الجغرافي الذي يتم من خلال فعالية قنواتها التوزيعية، وقوتها البيعية، الخدمات المقدمة بعد عملية البيع، ... إلخ.¹

3. التنافسية التقنية:

تتمثل في قدرة المؤسسة في التحكم في الأساليب التقنية المرتبطة في إنتاج منتوجات ذات جودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة، وإن ذلك يتحتم عليها أن تساير التطور التقني، مع وجود تنسيق محكم بين مختلف مراحل سيرورة الإنتاج، كما أن درجة تأهيل العمال، وتوفر جو يشجع على القيام بمختلف الأنشطة، وأخذ مختلف القوى الداخلية والخارجية بعين الاعتبار، مما يدعم قدرتها التنافسية التقنية.

4. التنافسية التنظيمية والتسييرية:

يتعلق الأمر في تنظيمها لوظائفها بدرجة تسمح لها بتحقيق أهدافها بصورة فعالة. إن ذلك يتوقف على نوعية الأنشطة، وطبيعة التنظيم والقرارات، ودرجة

¹ د. كمال رزيق، وأبو زعرور عمار، المرجع السابق، ص 04.

الاندماج، أما قدرتها التسييرية تتضح من خلال كفاءة تسييرها وعلاقتهم بالمرؤوسين، إن مصدر التنافسية التسييرية تتعلق بالقيم التي يتميز بها مسؤولي المؤسسات، حيث تمس الصفات التي يتحلوا بها، والتي تتولد من خلال التجارب السابقة والمعرف المتحصل عيها من طبيعة التكوين والتمهين.¹

إن تحديد القدرة التنافسية الكلية للمؤسسة يتمثل في تحليل مختلف أنواع القدرات التنافسية المشار إليها أعلاه، ومقارنتها بأهم منافسيها المباشرين، إن تنافسية المؤسسة تكمن بصفة عامة في التحكم في التكاليف التي تشمل مجموع ما تتحمله من تكاليف إبتداء من عملية التموين مرورا بعملية الإنتاج وانتهاء بوضع المنتج في متناول المستهلك النهائي أو المستعمل الصناعي.²

ثانياً - مؤشرات القدرة التنافسية للصناعات التحويلية:³

تعد هيئات عديدة تقارير عن التنافسية وفقا لمؤشرات تختارها وهذه الهيئات

هي:

أ/ تصنيف المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD): (مقره بسويسرا)

يقدم تصنيفاً سنوياً يرتكز على 8 عوامل وهي:

¹ كريالي بغداد، المرجع السابق، ص 15.

² محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص 53.

³ كمال عايشي، اطروحة دكتوراه السابقة، ص ص 270-271.

هياكل وأداء الاقتصاد الوطني، الصلات مع الخارج، الحكومة، المالية، البيئة التحتية، الإدارة، العلم والتكنولوجيا، الموارد البشرية.

ولكل من هذه العوامل عناصر يبلغ مجموعها 45 عنصرًا لكل منها مؤشرات بلغ تعدادها سنة 2000 بـ 290 مؤشرًا.

ب/ تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) (سويسرا):¹

يقدم مؤشرًا يحتوي على 8 عوامل و184 متغيرًا.

ج/ تصنيف البنك الدولي:²

يعتمد على 64 متغيرًا في 5 عوامل وهي:

- الإنجاز الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي للفرد، معدل النمو السنوي المتوسط).
- الديناميكية الكلية وديناميكية السوق (النمو والاستثمار، الإنتاجية، حجم التجارة الإجمالي، تنافسية التصدير).
- الديناميكية المالية.
- البنية التحتية ومناخ الاستثمار (شبكة المعلومات والاتصالات، البنية التحتية المادية، الاستقرار السياسي والاجتماعي).
- رأس المال البشري والفكري.

¹ حدة بوتينية، المذكرة السابقة، ص 10.

² حدة بوتينية، المذكرة السابقة، ص 10.

د/ تصنيف حسب مؤشر الحرية الاقتصادية:¹

مؤشر طوره معهد HERITAGE بالولايات المتحدة الأمريكية وقد اعتمد لدراسة درجة الحرية على عشرة عوامل وكل عامل يتكون من مجموعة من المتغيرات (مجموع المتغيرات 50) وهذه العوامل هي:

حرية التجارة، العبء الضريبي للحكومة، تدخل الحكومة في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي، الجهاز المصرفي، الأجور والأسعار، حقوق الملكية، الأنظمة والسوق السوداء.

وحسب تصنيف هذا المؤشر فإن الجزائر تحتل المرتبة 108، بينما دولة البحرين تحتل المرتبة 4، تونس تحتل المرتبة 74، مصر تحتل المرتبة 110.²

المطلب الثالث: تحليل القوى التنافسية وإجراءات تحسين القدرة التنافسية الصناعية:

أولاً- تحليل القوى التنافسية:³

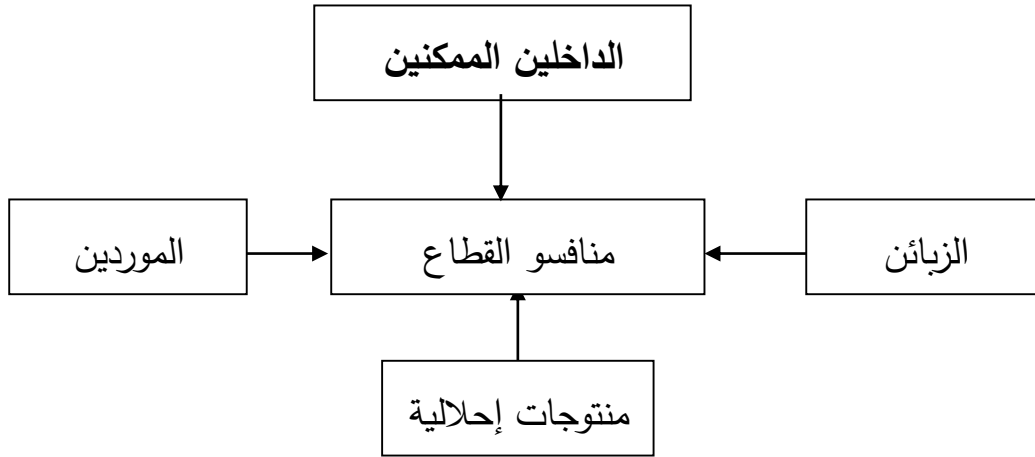
إن تحليل القوى التنافسية في قطاع صناعي كما يشير إليه M. Porter في معظم مراجعه، ويهدف إلى تحديد ومعرفة جاذبية القطاع. إن هذه تتوقف على التأثير الذي تحدثه القوى التنافسية، حيث أشملها M. Porter في خمسة قوى كما موضح من خلال الشكل رقم (01).

¹ حدة بوتبينة، المنكرة السابقة، ص 10.

² ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المؤتمر العلمي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات، ص 14.

³ كربيالي بغداد، المرجع السابق، ص ص: 15-17.

شكل رقم 01: القوى التي تتحكم في المنافسة داخل القطاع:¹



Source: M. Porter, «choix stratégiques et concurrence technique», Economica, 1982, P04

إن الضغط الذي تحدثه هذه القوى، هو الذي يحدد جاذبية القطاع نظرًا للعلاقات التي تنتج عن ذلك، ومن أجل أن تتكيف المؤسسة مع القواعد الجديدة، عليها أن تأخذ بعين الاعتبار عدة إجراءات منها ما يلي:

- تحديد ومعرفة أصل تلك التهديدات والضغوطات بدقة.
- ترتيبها حسب تأثيرها.
- توقع الاستراتيجيات الممكنة إتباعها لمواجهة هذه القوى.²

¹ حدة بوثينة، المذكرة السابقة، ص 17.

² محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص 54.

(1) تهديدات الداخلين الجدد:

إن ضغط هؤلاء على القطاع الصناعي بصفة عامة والقطاع السوقي بصفة خاصة قد يخلق قواعد جديدة ويغير من الوضعية التي كانت تحتلها المؤسسات، إن هذا التأثير قد يتمثل في انخفاض هوامش الربح، مما يشجع على حرب الأسعار أو ارتفاع في التكاليف، وتقييم درجة ضغط هؤلاء يتوقف على حواجز الدخول الموجودة في هذا القطاع.

هناك عدة متغيرات يمكن مراقبتها لتقييم تهديد الدخول منها:

الوفرات الاقتصادية، أثر التجربة، مستوى الاستثمارات، امتلاك التكنولوجيا، التميز في المنتجات، الحصول الصعب على القنوات التوزيعية، تكاليف التحويل، ... إلخ.¹

(2) تهديدات المنتجات الإحلالية:

إن المنتجات الإحلالية لها تأثير على سياسة المنتج للمؤسسة، وهذا من ناحية النوعية، والسعر، والتكلفة، وهامش الربح. وتحليل درجة تأثير ذلك ومعرفته يتم من خلال القيام بما يلي:

- معرفة المنتجات التي تقوم بإشباع نفس الحاجات ولكن تتطلب استعمال تكنولوجيات مغايرة.
- تحليل العلاقات من خلال النسب الملائمة بين السعر والتكاليف بالنسبة لمنتجات القطاع السوقي.

¹ كربالي بغداد، المرجع السابق، ص ص 18-19.

- القيام بتقدير تطور نسب ملائمة على تحسن المنتجات الإحلالية.¹

إن معرفة المنتجات الإحلالية يدفع المؤسسات إلى البحث عن المنتجات التي تلبى نفس الحاجات بأقل تكلفة ممكنة مع استعمال الكفاءات الضرورية لتضمن لنفسها حصة معتبرة في القطاع السوقي.

(3) قدرة التفاوض مع الزبائن:

إن تأثير الزبائن على المؤسسة يتمثل في قدرتهم على التفاوض في تدنية الأسعار، ورفع النوعية، وتنويع في الخدمات، الأمر الذي يكون له تأثير على مردودية المؤسسة. يكون لها التأثير أثر سلبي على المؤسسة في الحالات التالية:

- تجمع المشترين في عملية الشراء (توحيد مشترياتهم).
- أهمية المنتج بالنسبة للمشتريين.
- توفر الزبائن على المعلومات الكافية.
- سهولة الحصول على المنتجات المطلوبة وخاصة التي تتسم بالانتمية.
- ارتباطهم بالمستهلكين مباشرة يجعلهم في مركز قوة.²

(4) قدرة تفاوض الموردين:

التأثير الذي يحدثه هؤلاء الموردين على المؤسسات يمكن أن يؤثر على مردوديتهم، وذلك بتحكمهم في أسعار المواد الأولية أو النصف المصنعة، وزيادة على

¹ كريالي بغداد، المرجع السابق، ص ص 19-20.

² كريالي بغداد، المرجع السابق، ص ص 19-20.

ذلك فرضهم لشروط بيع معينة، أو امتلاكهم الحق في بعض الأنشطة التسويقية كالتوزيع مثلاً، إن الموردين تكون لديهم قدرة على التأثير في بعض الحالات التالية:

- عندما يكون العرض مركز.
- عدم وجود منتجات إحلالية تنافس المنتجات التي يتعامل بها الموردين.
- المنتجات التي في حوزة الموردين ضرورية للمؤسسة للقيام بمهامها.

إن المؤسسة تكون في وضعية قوية في التفاوض في حالة وجود فائض في المنتجات والعكس صحيح ونتيجة ذلك، بإمكانها أن تتبنى عدة استراتيجيات لمواجهة الوضعيات المختلفة ومنها على سبيل المثال:

- قوة التفاوض مع الموردين.
- استراتيجية التنوع وذلك بتنوع مصادر التمويل مما يقلل درجة التبعية اتجاه الموردين.
- استراتيجية الاندماج العمودي حيث تأخذ وضعية من الأعلى إلى الأسفل، فهي تحقق للمؤسسة ميزات مالية، وتقنية، واستراتيجية متنوعة منها: التقليل من الضغوطات للمتبادلات الوسيطة، واسترجاع لهوامش الموردين، والتحكم في النوعية، وتقليل من عدد العمليات التقنية، والسيطرة على الحصص السوقية، ... إلخ.¹

¹ كريالي بغداد، المرجع السابق، ص ص 19-20.

(5) درجة حدة المنافسة بين المنافسين:

تسعى المؤسسات الموجودة في نفس القطاع أن تتحصل على وضعية جيدة تمكنها من تحقيق أهدافها، ولا يتحقق ذلك إلا بالمزاحمة في بينها.¹

ثانيًا - اجراءات تحسين التنافسية:²

هناك سبع نقاط أساسية تركز عليها القدرة التنافسية:

(1) الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة:

وتعني الالتزام بمستوى ثابت من الجودة وليس التقلبات في نوعية الإنتاج، مثلا ما يصطلح عليه حاليا بـ " ISO " ومنه " ISO 9000 " مثلا.

(2) التطور التكنولوجي:

لا يقصد بالتكنولوجيا فقط كمية الإنتاج، والآلات الكبيرة التي تنتج كميات كبيرة وبسرعة، ولكن تعني في وقتنا الحاضر الوصول إلى آخر مستوى بدءًا من الإنتاج إلى التغليف والتعليب والتخزين والحفظ والنقل.

(3) تطور اليد العاملة وتكوينها:

إن استعمال تكنولوجيا حديثة ومتطورة والالتزام بالمواصفات الدولية للجودة " ISO " يتطلب تكوين اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب لمتطلبات السوق.

¹ كريالي بغداد، المرجع السابق، ص ص 21-22.

² د. كمال رزيق، وأبو زعرور عمار، المرجع السابق، ص 6.

(4) تكيف نظام التعليم مع احتياجات السوق:

بحيث يجب أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل وحسب الطلب المستقبلي على العمل والتوجيهات التكنولوجية المستقبلية.

الاهتمام بالبحث والتطوير:

يجب تفعيل العلاقة ما بين المؤسسات من جهة والجامعات من جهة ثانية ومركز الأبحاث من جهة ثالثة، ففي كثير من الأحيان تكون هذه المؤسسات لا تعمل وفق هدف واحد ولا يوجد تنسيق كامل فيما بينها، ويعتبر العنصر البشري المؤهل له الدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية (توليد المعارف العلمية) ونقل تلك المعارف واستغلالها، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها وبيئتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

(5) دراسة الأسواق الخارجية:

تعتبر السوق المحلية سوقاً محدودة ولا بد من البحث عن خيارات أكثر تطوراً وتوازناً وأسواق محدودة المخاطر وهنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب ونوعية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق.¹

¹ كريالي بغداد، المرجع السابق، ص ص 22-23.

(6) تطوير نظام المعلومات (تقنية المعلومات):

إنتاج المعلومات وتداولها و تخزينها وتوثيقها يعتبر اليوم تقنية ذات تأثير كبير في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد، فالتحسينات الهائلة في تقنية الاتصال (الانترنت) هي قوة فاعلة في نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الاسكندنافية وهي على قمة الترتيب الآن، ولقد ارتفع عدد مستعملي الانترنت في العالم من نحو 3 ملايين شخص سنة 1994 إلى نحو 100 مليون سنة 1998 والأرقام تتزايد.

وعلى هذا الأساس تلعب الحكومة دوراً فاعلاً في تهيئة مناخ التنافسية، حيث تسعى المؤسسات على اختلاف أنواعها وأشكالها على تبني الأداء المتميز لتتمكن من التفاعل والتأقلم مع المحيط التنافسي السائد.¹

¹ محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص 135.

المبحث الثالث: أنشطة الصناعة التحويلية ومدى مساهمة الصناعة التحويلية

تحتل المؤسسات الاقتصادية دورًا رياديًا في دعم الجهود التنموية في كافة الاقتصاديات، لاسيما النامية منها. والجزائر كغيرها من الدول النامية انتهجت الأسلوب الاشتراكي، كأسلوب ينشد تحقيق التنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية غداة حصولها على الاستقلال. لكن نظرا لفشل هذا المنهج في تحقيق الغاية المتوخاة منه، عرفت الجزائر في العشرية الأخيرة مجموعة من الإصلاحات والتحويلات تمهيدًا لانتهاج سياسة جديدة تقوم على الخصوصية والحرية الاقتصادية، هذه السياسة قوامها المؤسسات الاقتصادية، باعتبارها أحد أهم أعمدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

المطلب الأول: أنشطة الصناعات التحويلية في الدول العربية:²

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية حوالي 237 مليار دولار في عام 2012 مقارنة بحوالي 218.1 مليار دولار في عام 2011. وقد حققت عدة دول عربية نموًا جيدًا في ناتج الصناعة التحويلية، إذ تراوحت بين 6.5 في المائة ونحو 21.4 في المائة في كل من السعودية ولبنان والعراق والإمارات واليمن وقطر، وقد شهدت ليبيا أعلى نسبة زيادة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بلغت 275.1 في المائة نظرًا لبعض الاستقرار الذي ساد الأوضاع السياسية نسبيًا، إلا أن مقارنة هذه القيمة المضافة مع عام 2010 فإنها تمثل حوالي 65 في المائة منها، وبالمقابل فقد شهدت القيمة المضافة للصناعة التحويلية تراجعًا في عام 2012 في كل من السودان وتونس وسوريا وتراوح ذلك التراجع بين 0.7 و14.4 في المائة نظرًا للتطورات

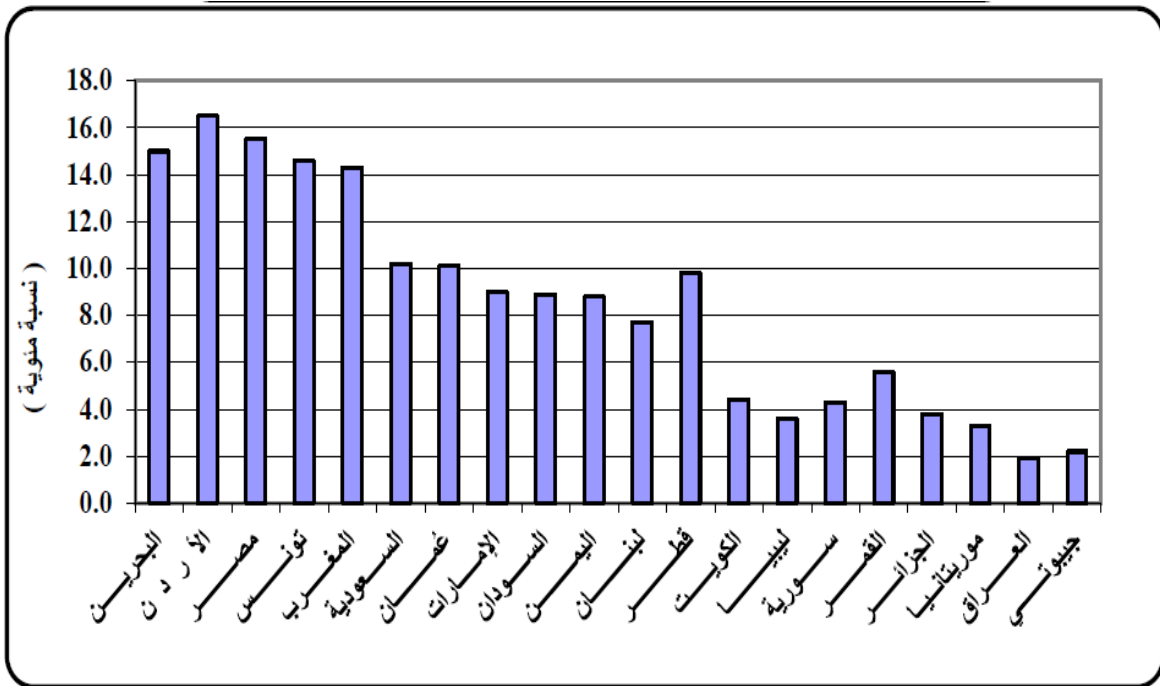
¹ ناصر داري عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 10.

² المنظمة العربية للتعددين، التقرير الصناعي العربي، 2010، ص 11.

السياسية التي تشهدها هذه الدول، ولقد كان لتباطؤ نمو قطاع الصناعات التحويلية أثره السلبي على بعض المؤشرات الاجتماعية في الدول العربية، وبوجه خاص على مستوى البطالة، وبالرغم من أنه يصعب تحديد أسباب ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية بشكل كلي في تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعات التحويلية، إلا أن تراجع أداء هذه الصناعات قد أسهم ولو بصورة جزئية في استمرار معدلات البطالة المرتفعة في عدد من الدول العربية خلال عامي 2011 و2012، الملحق (214) والملحق (314) والشكل (2).¹

الشكل (02): يبين مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في المناخ

المحلي الإجمالي في الدول العربية عام (2012)²



¹ جريدة الشرق الأوسط، سبتمبر 2012، ص 5. المصدر: الملحق (314).

² نفس الجريدة، ص 5، المصدر الملحق (314).

وتشمل الصناعة التحويلية مجموعة من الأنشطة الصناعية منها صناعات مواد البناء الإسمنت والحديد والصلب والألمونيوم)، والصناعات الهيدروكربونية، بالإضافة إلى صناعة الأسمدة.¹

(1) الإسمنت

بلغ عدد الشركات العاملة في صناعة الإسمنت في عام 2011 حوالي 168 شركة، وقدّر حجم الإنتاج بنحو 198 مليون طن وبطاقة تصميمية تبلغ حوالي 316 مليون طن، وبلغ الإنتاج الفعلي للإسمنت في دول الخليج العربي حوالي 76 مليون طن عام 2011 بزيادة نسبتها 5.7 في المائة عن عام 2010 وارتفع الطلب على الإسمنت بنسبة 5.8 في المائة ليصل إلى حوالي 82.5 مليون طن في عام 2011 مقابل حوالي 78 مليون طن في عام 2010، الملحق (6/4).

وأثرت التغيرات السياسية والاجتماعية التي تشهدها الدول العربية على هذه الصناعة، إذ انخفض إنتاج الإسمنت في ليبيا إلى حوالي 900 ألف طن أي حوالي 9 في المائة من الطاقة الإنتاجية، أما في جمهورية مصر العربية فاتخذت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية الإجراءات المناسبة لتوفير احتياجات القطاع من الطاقة بما في ذلك تحويل صناعة الأسمنت إلى استخدام الفحم والمخلفات بدلاً من الغاز والمازوت، وقد بلغ الإنتاج المصري في عام 2011 حوالي 45 مليون طن، أما في المملكة العربية السعودية، فقد ارتفع عدد شركات قطاع الأسمنت من ثماني شركات ليصل إلى 13 شركة، وذلك لارتفاع الطلب على المنتج والتوقعات باستمرار ذلك لفترة طويلة، ومن

¹ المنظمة العربية للتعددين، المؤتمر السابع، ص 11

المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية لمصانع الأسمنت إلى حوالي 60 مليون طن بحلول عام 2014.¹

(2) الحديد والصلب

يبلغ إنتاج الصلب العربي حوالي 18 مليون طن في عام 2012 ويصل إلى حوالي 1.2 في المائة من إنتاج الصلب العالمي، منها 9.2 مليون طن في دول الخليج العربي و8.5 مليون طن في دول شمال أفريقيا، وبلغ عدد مصانع الصلب العربية حوالي 160 مصنعًا في 18 دولة عربية، كما بلغت الطاقة الإنتاجية لشركات الصلب في مصر حوالي 6.6 مليون طن، وتستورد الدول العربية احتياجاتها من مكورات الحديد بكمية تصل إلى 35 مليون طن سنويًا، ومازالت موريتانيا هي الدولة الوحيدة المصدرة لخام الحديد بإجمالي إنتاج يصل إلى 12 مليون طن سنويًا، الملحق (7/4).²

هذا ولم يصاحب تطور صناعة الصلب العربية تطور مواز لمدخلات هذه الصناعة مثل مشروعات تجميع الخرقة، وإنتاج السبائك غير الحديدية، وإنتاج الأقطاب الجرافيتية للأفران الكهربائية، ومشروعات إنتاج مكورات خام الحديد، إلا أن حاجة شركات الصلب في منطقة الخليج تفوق الطاقة الإنتاجية المتوقعة والتي تبلغ 15 مليون طن سنويًا.

كما أن منطقة شمال أفريقيا تحتاج لمشاريع لتكوير خام الحديد باستخدام الخامات الموجودة في موريتانيا والجزائر وتونس، وأيضًا فإنه من الضروري الاهتمام

¹ الجريدة السابقة، ص 6، المصدر الملحق (314).

² ناصر داري عدون، المرجع السابق، ص 11.

بتجميع وتصنيف وتجهيز خردة الحديد على مستوى الدول العربية للاستفادة المثلى من الكم الهائل من خردة الحديد المتوفرة في الدول العربية.¹

(3) الألمونيوم

ارتفع الاستهلاك العالمي من الألمونيوم بنسبة حوالي 4 في المائة في عام 2012، وقادت الصين هذا النمو بحوالي 8 في المائة تليها الهند 6 في المائة وأمريكا الشمالية 5.6 في المائة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا 5.5 في المائة، ولكنه انخفض في أوروبا بحوالي 4.8 في المائة في نفس السنة، وتشارك صناعة الألمونيوم العربية الصين وروسيا كأكبر منتجي الألمونيوم في العالم، وقد استفادت الصناعة العربية من رخص الطاقة وكفاءة الإنتاج لحدثة مصانعها لتجعلها أقل المصانع تكلفة في العالم.²

(4) صناعة الأسمدة

تمثل عائدات صناعة الأسمدة أهمية كبيرة في اقتصادات الدول العربية المنتجة والمصدرة للأسمدة، حيث تصدر حوالي 90 في المائة من إنتاجها من الأسمدة، وقد بلغ إجمالي إنتاج الأسمدة وخاماتها في المنطقة العربية في عام 2011 حوالي 80 مليون طن، وبلغت قيمة الاستثمارات الجديدة في صناعة الأسمدة العربية ما يقارب 4 مليارات دولار، وتظهر الإحصاءات المتوفرة أن النمو العالمي في الطلب على الأسمدة سيرتفع في عام 2013/2012 بنسبة 3.2 في المائة ليصل إلى حوالي 181 مليون طن من المغذيات، وأن نسبة الزيادة ستكون في الثلاث مغذيات الأساسية (NPK) على النحو التالي: النيتروجين 9.1 في المائة، الفوسفات 3.2%، البوتاسيوم 3.1 في

¹ www.arabsteel.info.

² MEED March 1 – 7, 2013.

المائة. وهذه التطورات مشابهة للاتجاهات المرصودة منذ عام 2000، وتبلغ حصة العالم العربي ما يقارب 34 في المائة من السوبرفوسفات الثلاثي، و56 في المائة من حامض الفوسفوريك، و21 في المائة من الصادرات العالمية للكبريت.¹

الصناعات الهيدروكربونية:²

(1) المصافي والتكرير:

بلغ إجمالي طاقات التكرير العالمية في نهاية عام 2012 حوالي 88.96 مليون برميل يوميًا وبزيادة قدرها حوالي 0.910 مليون برميل يوميًا مقارنة مع عام 2011، وقد حافظت الدول العربية في عام 2012 على نفس الطاقات المتوفرة في عام 2011 والتي بلغت حوالي 7.95 مليون برميل يوميًا، ولم يتغير عدد المصافي العاملة في الدول العربية بين عامي 2011 و2012، الملحق (8/4) وعلى صعيد التطورات في صناعة التكرير العربية، فقد استمرت الإمارات العربية المتحدة في مشروع مصفاة الفجيرة بطاقة تكرير قدرها 200 ألف برميل يوميًا وبتكلفة إجمالية تصل إلى حوالي 3 مليارات دولار أمريكي، ووفقًا للمعلومات المتوفرة من منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تحضر لإنشاء مصفاة في أبو ظبي بطاقة 420 ألف برميل يوميًا مجاورة لمصفاة الرويس القائمة، وستخصص منتجاتها للتصدير إلى الأسواق العالمية، وقد أعادت دولة الكويت إحياء مشروع تطوير المصافي لإنتاج الوقود النظيف ومشروع المصفاة الرابعة في ميناء الزور بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 615 ألف برميل يوميًا، وتنشئ المملكة العربية السعودية أربع مصافي

¹ ناصر داري عدون، المرجع السابق، ص ص 11-12.

² ناصر داري عدون، المرجع السابق، ص 12.

جديدة طاقة كل منها 400 ألف برميل يوميًا لتصبح طاقة التكرير الكلية في المملكة حوالي 3700 ألف برميل يوميًا.¹

(2) الصناعات البتروكيمياوية:

تشهد صناعة البتروكيمياويات تغييرًا جذريًا بسبب التطورات في التنقيب الأفقي والتكسير الهيدروليكي الذي سمح بإنتاج مكامن لم تكن متوفرة من قبل، وهو ما نتجت عنه طفرة في إنتاج النفط والغاز في أمريكا الشمالية، ونتيجة لذلك فإن عدد المشاريع البتروكيمياوية المطروحة في الولايات المتحدة قد أصبح في ازدياد مطرد مما سيؤدي إلى خروج كثير من المنتجين الأوروبيين لعدم القدرة على المنافسة، ولكن تأثير هذه التطورات على المنتجين العرب سيكون محدودًا، إذ أن القدرة التنافسية في الدول النفطية لازالت قوية كما أن إعادة ترتيب السوق سيؤدي إلى خروج المصانع الأكثر كلفة.²

وتشير الدراسات إلى أن الطلب على الأثلين سيرتفع إلى 177 مليون طن في عام 2020 مقارنة مع 100 مليون طن في عام 2004، ويتوقع أن ينمو الإنتاج السعودي، البالغ 78.7 مليون طن عام 2011، بنسبة 32 في المائة بحلول عام 2015، ليصل إلى 9.2 في المائة من الإنتاج العالمي، وأعلنت شركة سدر (شركة مشتركة ما بين الأرامكو وداو الأمريكية) عن البدء في إنشاء أول مصنع للبيتانول في الشرق الأوسط بقدرة إنتاجية تصل إلى حوالي 330 ألف طن/سنة من البيتانول

¹ ناصر داري عدون، المرجع السابق، ص 12.

² ناصر داري عدون، المرجع السابق، ص 13.

الطبيعي و11 ألف طن/سنة من إيسوبيتانول، وسوف يبدأ الإنتاج في هذا المصنع بداية 2015.¹

(3) صناعة الغاز:

بلغت حصة الدول العربية من سوق الغاز الطبيعي المسوق عام 2011 حوالي 571.1 مليار متر مكعب بزيادة قدرها 2.3 في المائة عن عام 2010 وحصة من السوق العالمي تبلغ 17.1 في المائة، وبذلك احتلت الدول العربية المركز الثالث في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، واستمرت قطر في مقدمة الدول العربية تليها المملكة العربية السعودية ثم الجزائر ومصر، أما فيما يتعلق بسوائل الغاز الطبيعي، فقد بلغ إنتاج الدول العربية حوالي 2.9 مليون برميل في عام 2011، أي ما يعادل 37.6 في المائة من إجمالي إنتاج العالم. وتصدرت السعودية قائمة الدول العربية تليها قطر ثم الجزائر.

وعلى صعيد التطورات في مجال سوائل الغاز، فقد أعلنت قطر للبترول أنها وصلت بنهاية عام 2012 إلى إنتاج 140 ألف برميل في اليوم من مشروع اللؤلؤة المشترك مع شركة شل، ووصلت بذلك إلى القدرة القصوى في تحويل الغاز إلى منتجات هيدروكربونية سائلة، وفي الجزائر تم الإعلان عن إضافة وحدة لتشغيل الغاز بقدرة إنتاجية تصل إلى حوالي 4.5 مليون طن/سنة، بالإضافة إلى البدء في تشغيل وحدة أخرى في نهاية عام 2013 بطاقة قدرت بحوالي 4.7 مليون طن/سنة من الغاز المسال.²

¹ عبد النور خالد، المرجع السابق، ص 13.

² الجريدة السابقة، ص 12.

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2008-2010 حوالي 14.3 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية، وحوالي 16.0 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية الناشئة، وحوالي 31.5 في المائة بالنسبة للصين، وحوالي 11.4 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول النامية الأخرى بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل إلا حوالي 9.3 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول العربية خلال الفترة ذاتها، وقد شهدت تلك النسبة تراجعاً بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية في عام 2009 مقارنة بعام 2008، قبل أن تتحسن في عام 2010، بينما تراجعت خلال عامي 2009 و2010 عن مستواها في عام 2008 بالنسبة لكل من الدول الصناعية الناشئة والصين، وقد ارتفعت تلك النسبة في عام 2009 مقارنة بعام 2008 بالنسبة لكل من الدول النامية الأخرى والدول العربية، قبل أن تتراجع بشكل طفيف في عام 2010، الجدول رقم (01)¹

¹ عبد النور خالد، المرجع السابق، ص 15.

الجدول رقم (01): مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج

المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول (2008-2010)¹

(نسب مئوية)

الدول العربية	الدول النامية الأخرى	الصين	الدول الصناعية الناشئة	الدول الصناعية				السنة
				مجموعة الدول الصناعية	شرق آسيا	الاتحاد الأوروبي	أمريكا الشمالية	
8.6	11.1	32.7	16.2	14.8	20.8	14.8	12.6	2008
9.8	11.6	32.3	15.9	13.8	18.9	13.3	12.3	2009
9.6	11.4	29.6	15.8	14.4	20.5	14.0	12.6	2010

صادرات الصناعة التحويلية: شكلت صادرات الصناعة التحويلية في العالم حوالي 64.6 في المائة من إجمالي صادرات العالم في عام 2011، ووصلت نسبتها إلى حوالي 77.4 في المائة بالنسبة لمنطقة آسيا و75.3 في المائة بالنسبة لأوروبا و65.7 في المائة بالنسبة لأمريكا الشمالية، بينما لم تبلغ إلا حوالي 20.9 في المائة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط و18.6 في المائة بالنسبة لإفريقيا خلال ذلك العام، ويلاحظ أن معدل نمو صادرات الصناعة التحويلية قد انخفض في مختلف مناطق العالم في عام 2011 ما عدا في أوروبا، وذلك بعد الارتفاع الذي شهده في عام 2010 نتيجة للتحسن النسبي في الأوضاع الاقتصادية العالمية خلال عام 2010،

¹ المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2013

وقد تراوح معدل نمو تلك الصادرات بين حوالي 11 في المائة في أمريكا الشمالية وحوالي 24 في المائة في الشرق الأوسط، الجدول رقم (4).¹

الجدول رقم (02): صادرات الصناعة التحويلية لمجموعات من الدول²

(نسب مئوية)

الشرق الأوسط	آسيا	إفريقيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	العالم	
20.9	77.4	18.6	75.3	65.7	64.6	النسبة من إجمالي الصادرات خلال عام 2011
20	13	11	7	6	10	معدل النمو خلال الفترة 2011-2005
35	30	23	11	20	20	معدل النمو عام 2010
24	15	16	15	11	15	معدل النمو عام 2011

وبلغت صادرات الصناعة التحويلية لأربع عشرة دولة عربية حوالي 100.4 مليار دولار وشكلت حوالي 11.0 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول في عام 2010، وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات إذ بلغت صادراتها حوالي 27.5 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 27.4 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة

¹ عبد النور خالد، المرجع السابق، ص 16.

² المصدر: منظمة التجارة العالمية، إحصاءات التجارة الدولية 2012.

التحويلية للدول العربية، تليها تونس بحوالي 12.5 مليار دولار ثم المغرب بحوالي 11.6 مليار دولار، أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول العربية فرادى، فقد جاءت تونس في المقدمة إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 76.0 في المائة من إجمالي صادراتها، تليها الأردن بحوالي 74.0 في المائة ثم المغرب بحوالي 66.0 في المائة، الملحق (9/4).¹

المطلب الثالث: دور الاستثمار الصناعي الخاص في الصناعات التحويلية

يكاد تكون الصناعة الاستخراجية شبه محتكرة من قبل القطاع العام باستثناء بعض مقالع الحجارة والبصص والرمل وكلها لا تحتاج إلى الاستثمارات رأسمالية واسعة الثابت محصور في مجالات الصناعات التحويلية.²

وبهذا المعنى فإن القطاع الخاص الصناعي يلعب دورًا كبيرًا في مجالات الصناعة التحويلية لأن التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع العام موزع بين الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية والزراعة ومختلف الأنشطة الاقتصادية، يقدر بعض الاقتصاديين أن استثمارات القطاع الخاص الصناعية تتجاوز نسبة 70% من مجمل الاستثمارات الصناعية التحويلية وبذلك يكون دور القطاع الخاص محوريًا في تطور قطاع الصناعة التحويلية وتقع عليه مسؤولية مواجهة المنافسة القادمة مع تحرير قطاع التجارة الخارجية.

وبالرغم من أن الدولة تتحمل قسطًا كبيرًا من المسؤولية في عدم قيام القطاع الصناعي الخاص بدوره، إلا أن هذا الأخير أيضًا ليس بعيدًا عن التقصير في تحمل

¹ د. عبد النور خالد، المرجع السابق، ص 16-17.

² إياد عماد، المذكرة السابقة، ص 16.

المسؤولية لتطوير الصناعة.¹

في التقرير الذي أعده د. خالد عبد النور لصالح وزارة الصناعة وهو صناعي معروف وله باع طويل في هذا المجال، يشير السيد عبد النور إلى مسؤولية مشتركة لكل من الدولة والقطاع الخاص في قصور القطاع الصناعي عن الإسهام الفعال في تحسين أداء الاقتصاد، مما أدى إلى "ضعف القيمة المضافة وتعميق عجز الميزان التجاري للصناعة التحويلية وانخفاض الإنتاجية وضعف الترابط داخل النسيج الصناعي". وإذا كنا نشارك الدكتور عبد النور رأيه في تقصير الإدارة الاقتصادية الحكومية في اعتماد سياسات اقتصادية تحفز القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي، فإنه من الضروري ملاحظة ردود فعل القطاع الخاص باتجاه اقتناص الفرص واعتماد تكتيك "اضرب واهرب" والابتعاد عن ولوج مجالات رؤوس الأموال المخاطرة، ونحن لن نتعرض حاليًا لقصور السياسات الاقتصادية الكلية التي تتحمل مسؤوليتها الإدارة الاقتصادية الحكومية، لكننا سنركز على جوانب الضعف في سلوك القطاع الخاص الصناعي السوري، بهدف حث رجال الأعمال على البحث عن مجالات استثمار أكثر ربحية بالنسبة لهم وأعلى مردودًا على مستوى الاقتصاد الوطني.²

¹ د. عبد النور خالد، المرجع السابق، ص 17.

² إياد عماد، المذكرة السابقة، ص 17.

الفصل الثاني:

تمهيد:

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى مشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وتعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد العربية حاليا على أساسا تفاقم الظاهرة أي التزايد المستمر في عدد الأفراد بين العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه¹.

¹ - عاقل فضية، مداخلة بعنوان البطالة تعريفها وأسبابها وأثرها الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2006/2005 ص1

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة البطالة في الجزائر

لاشك ان ظاهرة البطالة تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم أو النامي على حد سواء وان تزايدت حدتها في الآونة الأخيرة وبالتالي فان البطالة في الجزائر قائمة وتمتد جذورها الى سنوات طويلة مضت نتيجة اسباب متعددة أدت الى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد الجزائري ومن أسبابها ما هو اقتصادي وما هو سياسي وكذلك سكاني ومنها التقني والتنظيمي والاداري وقد ترك ذلك كله عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على توفير فرص العمل الكافية أما الداخلين الجدد في سوق العمل وبالتالي تصبح مشكلة البطالة أكثر تعقيدا نظرا لعدم وجود سياسات واضحة للتشغيل تعمل على زيادة فرص العمل¹.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لأخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي²

أولاً- تعريف البطالة:

إن اي شخص لهذا المصطلح يقر بالمكانية تعريف البطالة علة أنواعها "عدم إمتهان أي مهنة " وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل³، إلى

¹ - بلقاسم، مداخلة بعنوان: أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، ملتقى دولي 2011/2012 ص1

² - عاقللي فضيلة، المداخلة السابقة ص2

³ - سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص115

الأبد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيدًا عن التأويلات الشخصية وفي التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية والذي ينص على العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل ولا راغب فيه يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده¹.

باثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي²:

1/ العمال المحبطين وهم في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن العمل وسيكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

2/ العمال الذين يعملون مدة أقل من الوقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إراداتهم في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة بسبب من السباب كالمرض، العطل وغيرها من الأسباب.

3/ العمال الذين لديهم اضافة غير مستقرة ذات دخول منخفضة وهم يعملون لحساب أنفسهم.

4/ الأطفال، المرضى، العجزة، ككبار السن الذين أحيوا على التقاعد.

¹ - ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقير في مصر ملتقى دولي، قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية،

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتنويع، القاهرة 2006 ص 7

² - نفس المرجع (ياسر محمد جاد الله محمود) ص 7

5/ الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذين بصدد تنمية مهارتهم، الاشخاص المالكين للثروة والمال القادر بين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.

6/الأشخاص العاملين بأجورهم دائمين البحث عن أعمال أخرى أفضل، وعليه تبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين¹.

ثانيا - أنواع البطالة:

يمكن تحديد أنواع البطالة كما يلي²:

أ/البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التقلبات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن التغيرات في الاقتصاد الوطني يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي حدوث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل.

و قد تنشأ عن ما ينقل عامل من منطقة أو اقليم جغرافي إلى منطقة أخرى وأقاليم جغرافية أخرى أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج الى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم³

1 - نفس المرجع السابق ص 8

2 - ياسر محمد جاد الله محمود الملتقى السابق ص8

3 - علو غزلي، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان: التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، / الجزائر 2002 ص 65

- تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص العمل تناسبهم مثل صغار السن وخريجي المدارس والجامعاتالخ
- يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي الى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:
- الافتقار الى المهارة والخبرة اللازمة بتأدية العمل المتاحالخ
 - صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق
 - التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة وباستمرار¹

ب/البطالة الهيكلية:

أن هذه البطالة جزئية بمعنى أن تقتصر على قطاع انتاجي أو صناعي معين وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد يمكن أن ينشر هذا النوع في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تحدث من حين الى آخر في هيكل الاقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو وسائل انتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة².

1 - ابراهيم توهامي وآخرون، العنونة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الانسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة 2004

ص131

2 - علي غزلي، المرجع السابق ص65

ج/البطالة الدورية أو الموسمية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة تذبذب الدورات الاقتصادية، يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على إستيعاب أو شراء الانتاج الكلي المتاح مما يؤدي الى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة¹

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعدادهم المتوقع عند مستوى الانتاج المتاح وعليه فعند ما تعادل البطالة الموسمية الصفر فان ذلك يهني ان عدد الوظائف الشاغرة خلال فترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل².

ثالثا: تصنيفات أخرى للبطالة:

اضافة لما تم تحديده من أنواع البطالة يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة.

أ-البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية:

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها الشخص من عمله بمحض ارادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون ارادته مه انه قادر على العمل عند مستوى أجر سائد وقد تكون البطالة الاجبارية هيكلية أو احتكاكية.

1 - علي غربي المرجع السابق ص 66

2 - ابراهيم توهامي المرجع السابق ص 132

ب- البطالة الموسمية وبطالة الفقر:

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة عدد كبير من العمال مثل الزراعة السياحة البناء وغيرها وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي احوالة العاملين بهذه القطاعات مما يطلق عليه بالبطالة الموسمية ويشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى أما البطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية وتسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا

ج البطالة المقنعة والبطالة السافرة:

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيء تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه فهم عاطلون تماما عن العمل. قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية¹

د- البطالة الطبيعية:

تشمل البطالة الطبيعية كل من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة. ويكون الطلب على العمل مساويا للعرض أي أن عدد الباحثين عن العمل يساوي المهن الشاغرة أو المتوفرة أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو

¹ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 2006 الجزائر 2007 ص

احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل¹.

المطلب الثاني: أسباب تفشي البطالة في الجزائر:

إن الحديث عن هذه المشكلة في الجزائر يدفعنا بدون شك للبحث عن أسبابها ومبرراتها التي يمكن إجمالها في مجموعتين من الأسباب²:

1- مجموعة الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة:

هي تلك الأسباب التي معدلات الاستثمار المحلي ومنها عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفها من خلال إبعاد مسؤولياتها بصفة مباشرة وغير مباشرة ومن

أهم هته الأسباب ما يلي:

1-1 انخفاض أسعار المحروقات:

لا يختلف إثنان أن الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخل البترول وهو ما يعني أنه معرض لصدمات سلبية مع كل انخفاض وتراجع لسعره في الأسواق الدولية، وقد عاشت الجزائر آثار هذا الوضع بشكل واضح وجلي سنة 1986 نتيجة الأزمة البترولية حيث انخفضت أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986 مما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسات

1 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان * الجزائر ص24

2 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الطرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004 الجزائر 2005 ص119.

تقييدية بسبب تدهور الربح البترولي وهذا ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة والجدول الموالي يوضح الميزان الجبائي والنقدي¹

جدول رقم (03): الميزان الجبائي والنقدي - الوحدة بالمئة

1988	1987	1986	1985	السنوات
26.7	28.4	30.6	36.8	إيرادات الخزينة / الناتج الداخلي الخام
6.9	6.3	7.1	15.9	منها: الجباية النفطية
39.4	35.6	42.3	46.4	نفقات الخزينة / الناتج الداخلي الخام
11.8	20.1	21.1	18.2	النفقات الجارية
12.4	11.7	13.8	15.3	الاستثمار العمومي
5.9	4.9	5.8	7.8	القروض الصافية المقدمة للمؤسسات العمومية
-0.7	-1.1	1.6	5.1	مصاريف أخرى
12.7	7.2	11.7	9.6	رصيد الخزينة / الناتج الداخلي الخام
84	79	75	76	M ² / الناتج الداخلي العام
5.9	7.5	12.3	10.5	تضخم مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (IPC)

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 1998 ص11.

1 - بلقاسم ماضي المداخلة السابقة ص1

و يبدو من خلال الجدول أن إيرادات الخزينة تأثرت بمتغيرات أسعار البترول مما أدى الى انخفاض الجباية البترولية الى أكثر من النصف بين سنتي 1985 و 1986 وهذا ما أدى الى ايجاد سياسة التقشف في الاستثمار العمومية وفي القروض المقدمة للمؤسسات العمومية وبالتالي تخلي الدولة عن دورها في تمويل هذه المؤسسات.¹

1-2- إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية:

نتيجة انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة من 94 وفي سنة 1980 الى 53 في سنة 1983 تم الى 33 في سنة 1986 مما أدى الى تناقص واردات هذه الدول النامية ومنها الجزائر وبالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له أثر على مستوى الدخل ومن ثم قطاع التشغيل في قطاعات التصدير وقد تكرر نفس الوضع سنة 2009 نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة الحالية المعاصرة، حيث انخفضت أسعار النفط وتراجعت معها حاصلات صادرات الجزائر من العملة الصعبة بم نسبته 42.64%.²

1-3 تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

إن أي انكماش في أطراف التبادل التجاري الدولي يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة بحيث أن انخفاض سعر الدولار من 124.3 % في سنة 1984-1985 الى 101.9 % في سنة (1986-1987)

1 - بلقاسم ماضي، مداخلة السابقة ص.5

2 - التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري خلال الفترة (2009،2008) ص9

باعتبار سنة 1980 سنة الأساس أدى الى إضعاف قدراتها الشرائية. لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثير استردادها من السلع التامة الصنع حيث انخفض سعر الدولار نحو 30 بالمائة و 20 بالمائة أمام كل من الين الياباني والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانيات¹.

في حين أنه عند قياس مرونة الواردات بالنسبة لسعر صرف الدولار كانت غامضة نوعا ما فتدهور سعر صرف الدينار يمكن أن يتبعه ارتفاع أو انخفاض قيمة الواردات².

جدول رقم (04): مرونة الواردات مقيمة بالدولار بالنسبة لسعر الصرف

الدينار الوحدة (%)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات	9701.723	10770.04	91018.36	8695.907	9403.449	9173.396
تغيير الواردات	65.9	11.03	15.49-	4.66 -	7.52	2.5 -
تغيير سعر الصرف	50.2	35.9	14.9	5.35	1.87	13.32
المرونة	1.312	0.3	10.3-	0.87-	41	0.18-

1 - بلقاسم ماضي، مداخلة سابقة ص.5

2 - محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي، منشأة المصارف،

الإسكندرية 2003 ص 10،11

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات	9175.092	9898.85	12011.042	1354.333	18290.352	20363.256	21005	27439
تغيير الواردات	0.0018	7.32	11.57	11.31	25.75	10.42	3.05	23.44
تغيير سعر الصرف	13.03	2.67	3.13	2.98-	6.82-	1.79-	0.96-	4.59-
المرونة	0.00013	2.74	5.61	3.79-	3.77-	5.82	3.17-	5.10-

4-1 القضية السكانية:

يلعب السكان في اتي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها إلى انخفاض في مستوى المعيشة وانتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها.¹

المصدر، من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات omc

2/ الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية:

إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة غير مباشرة وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:²

1 - محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي، منشأة المصارف، الإسكندرية 2003 ص 10، 11

2 - محمد عبد الرحيم حمادي، الخصائص الاقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا مقارنة ببعض الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة 0 العدد 17 صيف 2009 ص 156.

2-1 التوقف عن تعيين الخريجين :

إن سياسات التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والجامعية وكذلك خريجي المعاهد والمدارس والمعاهد والمدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية، و المؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة.

2-2 عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل :

إن عدم التعيين والتنسيق بين التعليم والتوظيف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث كانت أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين وخاصة ذوي المؤهلات المتوسطة.

2-3 قوانين العمل وتشريعاته:

إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990، بحيث أن محتواه له علاقة بالالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة

بالمفاوضات الجماعية (اتفاقية 98) والحرية النقابية للعمال وإرياب العمل (اتفاقية 1987) وحق الإضراب (اتفاقية 87) ودور مفتشية العمل وإدارة الشغل

(اتفاقية 81) ضمن المسلم به الانتقال من نظام القانون الأساسي إلى اتفاقية العقود الجماعية¹

2-4 قلة المؤسسات البحثية :

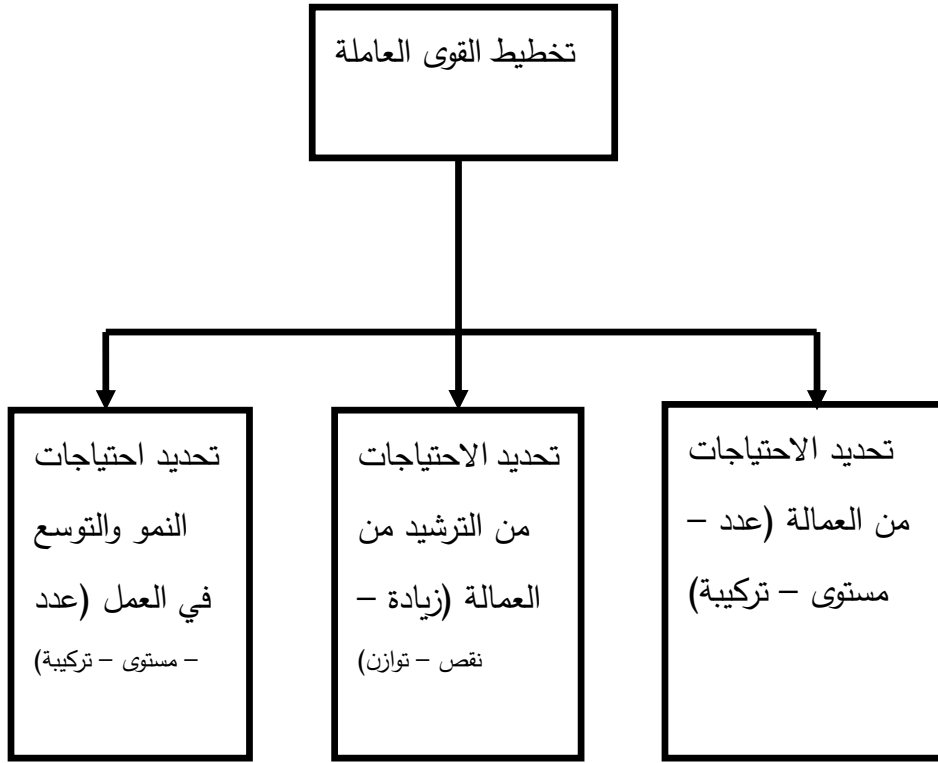
إن تطور أساليب الإنتاج والاختراعات والابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث وضع سلع تتلأم مع منتجات في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدت إلى ضعف القدرة على التصدير في الاقتصاد الوطني وأثر على مستوى الدخل والعمالة معا.

2-5 تخطط القوى العاملة:

إن سوء تخطط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث أن هدف تخطط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما خلق فائض وتراكم رأسمالي يعاد استثماره ومن ثم يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة وأن أهمية تخطيط بقوى العاملة تكمن في أهمية معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات والقدر المتوفر منها في المجتمع ويظهر مضمون القوى العاملة في الشكل التالي²:

1 - محمد علاء الدين عبد القادر المرجع السابق ص 150.

2 - محمد عبد الرحيم بن حمادي المرجع السابق ص 158



2-6 التوزيع الجغرافي للسكان :

تعاني الجزائر من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة. حيث تقدر الكثافة العامة لسكان الجزائر سنة 2006 ب 13.9 نسمة/كم² إلا أننا كلما اتجهنا نحو الساحل إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تناقصت الكثافة السكانية الفعلية والملاحظ أن عدد سكان المدن تضاعف إلى 3 مرات كما تضاعف عدد المدن التي يزيد عدد سكانها إلى 100 ألف نسمة¹.

1 - محمد عبد الرحيم بن حمادي، مرجع السابق ص 159

2-7 برنامج الخصخصة¹:

انطلقت فكرة الخصخصة في الجزائر في أواخر الثمانينات وجاءت فكرة التحول إلى اقتصاد السوق التي تعتبر بمثابة الحل الوحيد بسبب الوضعية المتدنية التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري في مختلف الميادين وتدرج فكرة الخصخصة ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خاصة برنامجي الاستقرار (أفريل 94-مارس 95) وبرنامج التصحيح الهيكلي (ماي 1995 أفريل 1998) والذي يؤكد على ضرورة الخصخصة مقدمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والجدول التالي يبين عمليات الخصخصة المنجزة كما يلي :

جدول رقم (05): حصيلة برنامج الخصخصة في الجزائر خلال فترة (2003-2007)

المجموع	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
192	68	62	50	7	5	عدد عمليات الخصخصة الإجمالية
33	7	12	11	2	1	الخصخصة الجزئية أكثر من 50 بالمائة أغلبية
11	6	1	1	3	0	الخصخصة الجزئية أقل من 50 بالمائة أقلية

1 - محمد عبد الرحيم بن حمادي، مرجع السابق ص 160

69	0	9	29	23	8	الإستفادة من طرف الأجراء
29	9	2	4	10	4	الشراكة المضافة
83	20	30	18	13	2	التخلي عن الأصول للخواص الذين يشترونها من جديد
417	110	116	113	58	20	المجموع

المصدر: وزارة المساهمة وترقية الاستثمار.

المطلب الثالث: مراحل تطور معدلات البطالة في الجزائر والدول العربية

إذا لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في سنوات الستينات والسبعينات، وإلى منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك، فإنه ما أن بدأت هذه الأسعار في الانخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز حيث تشير العديد من التقارير الرسمية الى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ بالارتفاع من 17 % في 1987 الى 28 بالمئة سنة 1995 م ليصل لحدود 30 بالمئة سنة 1999 م وهذا الارتفاع الذي جاء نتيجة عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة، أبرزها سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بعد دخولها في مفاوضات التصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، ورغم محاولاتها للحد من هذه الزيادة عن طريق العديد من البرامج والمشاريع التي

صاحبت هذه التحولات، والتي جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة بصفة علمية، مما جعلها قليلة الفاعلية في الحد من تنامي هذه الظاهرة¹.

ومشكلة البطالة ليست على مستوى الجزائر بل من الدول العربية فقط وإنما هي على مستوى الدول العربية كافة، وحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية الصادر سنة 2006 أشار إلى أن مؤشر البطالة في الدول العربية يبلغ 20 % وهي نسبة تترجم إلى أكثر من 22 مليون عاطل 60 % منهم من الشباب ويتوقع أن يزيد هذا المعدل بمقدار 3 بالمائة من القوة العاملة سنوياً².

وتتورق مشكلة البطالة أغلب البلدان العربية، حيث توضح إحصائيات منظمة العمل العربية مدى خطورة هذه الظاهرة على النحو التالي:

1- / تصل نسبة البطالة حالياً إلى 14 % من إجمالي القوى العربية البالغة 90 مليون مما يعني وجود 12.5 مليون عاطل عن العمل معظمهم من الشباب، ويتوقع ارتفاع هذا العدد بالنظر إلى أن حجم القوى العاملة العربية في إزدياد، فقد ارتفع من 89 مليون نسمة سنة 1999 م إلى 120 مليون سنة 2005 م ويتوقع أن يصل إلى 220 مليون في سنة 2020، فيما يقدر حجم الداخلين الجدد في سوق العمل العربية بنحو 3 ملايين عامل سنوياً، وتقدر حجم الأموال اللازمة لتوفير فرص العمل لهم 15 مليار دولار سنوياً³.

1 - سامر مظهر القطنجي، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية حماه سورية، (دون ذكر تاريخ النشر) ص14-13.

2 - محمد نبيل جامع، المعطلون والبطالة: تشخيص وتحليل البطالة في معرج 1، المكتب الجامعي الحديث 2001 ص6

3 - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، التكوين 1997 ص487

2/- غالبية العاطلين عن العمل من الداخلين الجدد في سوق العمل أي من الشباب ويمثل هؤلاء تقريبا ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل في دولة البحرين و84 بالمائة في الكويت، وما يزيد على الثلثين في مصر والجزائر، أما معدلات البطالة بين الشباب نسبة الى القوى العاملة الشابة فقد تجاوزت 60 % في مصر والأردن وسورية وفلسطين و40 بالمائة في تونس والمغرب، فضلا عن ذلك فقد برزت منذ سنوات بطالة حملة الشهادات التعليمية، واستفحلت في العديد من الدول العربية، حيث تبلغ معدلاتها الضعفين في الأردن وثلاثة أضعاف البطالة بين الأميين في الجزائر وخمسة أضعاف في المغرب وعشرة أضعاف في مصر¹.

3/- تستحوذ دول اتحاد المغرب العربي على الجانب الأكبر من قوة العمل العربية بنسبة 37.8 بالمائة حيث يوجد بها حاليا 48.5 مليون عامل من المتوقع زيادتها الى 62 مليون سنة 2015 م ثم دول مصر والأردن واليمن والعراق وبها 35.2 مليوناً تصل الى 45 مليوناً سنة 2015 م بنسبة 27.7 % ودور المجلس التعاون الخليجي، وبها 13.6 مليوناً تصل سنة 2015 الى 18.4

مليوناً بنسبة 9.6 بالمائة من قوة العمل، فيها يتوزع الباقي وهم 351 مليوناً على بقية الدول العربية المنتظر زيادتهم الى 40 مليوناً سنة 2015 م²

و تتفاوت معدلات البطالة من دولة عربية لأخرى، ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ترتفع حدة الظاهرة، حيث تبلغ 35 % في اليمن و25 بالمائة في

1 - خطوف الشيخ حسين، البطالة في سوريا 2004، 1994، الكتب المركزي في الإحصاء دمشق، 2007، ص7 ص8

2 - أحمد سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي الأول حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر 27، 26 أبريل 2009 ص1.

العراق و18.7% في السودان و15.7% في الجزائر و10.3% في مصر و8 بالمائة في سورية. وفي المقابل تتخفف في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة ففي الكويت بلغت نسبة البطالة 2.2% وتبلغ 2.4% في الإمارات و3.2 بالمائة في قطر أما سلطنة عمان تبلغ 5.5%¹.

هذه الوضعية الصعبة التي تعيشها معظم الدول العربية والمغاربية بصفة عامة، ساهمت بشكل كبير في تعقيد مهمة مكاتب التشغيل والتوجيه العربية في التكفل بمتطلبات اليد العاملة الباحثة عن العمل. لاسيما شريحة الشباب المتخرج حديثاً من الجامعات ومعاهد التكوين المهني المتخصصة لداخلين لسوق العمل لأول مرة².

1 - مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر الندوة العربية حول البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر 27، 25 أبريل 2006 ص17 ص18.

2 - سميحة فوزي، سياسة الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر - بتصرف - مؤتمر حول التشغيل والبطالة في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 13-14 جانفي 2002 القاهرة ص16

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر

لقد أصبحت البطالة الآن من أهم المشاكل التي يعاني منها اقتصاد مختلف دول العالم، إذ أن هناك ما يقارب مليار عاطل عن العمل موزعين على مختلف أنحاء المعمورة ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماما عن بطالة العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ففي حالة البلدان الصناعية المتقدمة كانت البطالة تعتبر جزء من الدورة الاقتصادية بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الإنعاش. أما الآن فقد أصبحت البطالة ومنذ ما يزيد عن ربع قرن مشكلة هيكلية، فالبرغم من تحقيق الإنعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة من سنة لأخرى¹.

إن حل مشكلة البطالة صار من أكبر التحديات التنموية التي تواجه الجزائر، وذلك لتكون معدلات البطالة لازالت مرتفعة، لأن قوة العمل في الجزائر تنمو بمعدل أسرع. مما يتطلب إيجاد حلول سريعة وناجحة لمشكلة البطالة في الجزائر خاصة وأن البطالة تتركز ما بين الشباب والباحثين عن العمل لأول مرة، و ما قد يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية كبيرة. كما أن علاج البطالة في الجزائر هي عملية صعبة ومعقدة في أن واحد، والصعوبة تكمن في الجذور العميقة التي أوجدت هذه الأزمة وتتمثل في: التخلف الاقتصادي الى جانب ضعف موقع البلاد في الاقتصاد العالمي، وفشل جهود التنمية².

1 - د.سنوسي علة، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (الأسباب الحلول من خلال التطرق الى تجارب دولية) قسم

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة 2011/2010 ص 1

2 - محمد نبيل جامع، المرجع السابق ص 27

المطلب الأول: التحليل النظري لظاهرة البطالة في الجزائر

عرف تسيير وتأصير سوق العمل في الجزائر في ظل حركة الإصلاحات الاقتصادية تناقص وعجز كبير على مستوى وسائل التسيير والتنظيم والتقويم، إضافة إلى عدم التناسق بين أجزائه المختلفة يطرح ويتسبب في عدم تكيفه مع الأوضاع الجديدة المتسمة بالتعديل الهيكلي، وفي هذا الإطار فإن العمل الذي يتجه إلى الحد من البطالة يتطلب اجراءات متعلقة بتكييف الإطار القانوني والتنظيمي (تشريعات العمل) وبالتالي تحسين نظام علاقات العمل وتكييف ذلك مع الواقع الاجتماعي تماشيا مع هدف السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى إنشاء مناصب عم جديدة والحفاظ على المناصب الموجودة في ظل أوضاع اقتصادية تعرفها الجزائر وهي أوضاع غير متوازية منها تعرض البلاد للصدمات الخارجية عدم استقرار سعر البترول المورد الرئيسي للجزائر من العملة الصعبة وكذلك التعديل الهيكلي الذي أخرج التخطيط المركزي سابقا ضمان التشغيل الكامل من خلال المؤسسات المملوكة للدولة والتي أصبحت بصورة مزمنة غير منتجة بالعمل.¹

أولاً: الطلب على العمل في الجزائر: ان الطلب على العمل يعتبر دالة لثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في كل من معدل النمو ومساهمة المرأة في سوق العمل وانتشار التعليم.²

1/ التزايد السكاني: يعتبر نمون وتزايد عدد السكان عاملا يساعد زيادة الطلب على العمل ففي الجزائر ندد أن فترة م 1970 الى 1985 قد تميزت بمعدل نمو

1 - مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير حول ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر الى 455 ألف شركة، الإذاعة الجزائرية، الخميس 10 جويلية 2010

2 - أحمد سليمان، المرجع السابق ص 7 ص 8

سكاني مرتفع قدر ب 2.9 بالمائة ثم مع بداية الأزمة الاقتصادية للجزائر ابتداء من 1986 بدأت هذه النسبة تعرف تراجعاً مهماً بسبب

مجموعة من العوامل أدت الى خفض نسبة النمو السكاني، نذكر من بينها سياسة تباعد الواردات بالضافة الى ارتفاع مستوى التعليم بين الأباء والأمهات وأزمة السكن والأزمة الاقتصادية.

2/ زيادة مساهمة المرأة وفئة الشباب في سوق العمل:

عرفت العشرية الماضية تغييراً جوهرياً في مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل حيث ارتفعت الأنشطة التي تقوم بها النساء من 18 بالمائة سنة 1996 الى 9.6 بالمائة سنة 1998 اي بزيادة قدرها 5 مرات وترجع هذه المشاركة الكبيرة للمرأة في سوق العمل في الجزائر الى مجموعة عوامل رئيسية أهمها تزايد نسبة الفقر في المجتمع، ديناميكية القطاع غير الرسمي الذي يساهم في زيادة مشاركة المرأة في العمل.

3/ انتشار التعليم: يمثل الاستثمار في راس المال البشري عاملاً مهماً في دعم النمو الاقتصادي للدول من خلال توفير اليد العاملة مؤهلة تساهم في رفع مستويات الإنتاجية، أما في الجزائر فإن أهم مساهمة لتوسيع التعليم وكانت خفض نسبة الأمية بين النساء والتي انخفضت من 76 % سنة 1980 الى 49 % سنة 1999، مما أدى الى زيادة الطلب على العمل عند فئة النساء¹.

1 - أحمد سليمان، المرجع السابق ص 8 ص 9.

ثانيا: عرض العمل في الجزائر¹: على مشكلة العديد من دول حوض البحر المتوسط يمكننا أن نصنف هيكل سوق العمل في الجزائر الى قطاعين: قطاع ريفي أو قروي يشمل جميع النشاطات الفلاحية. وقطاع حضري يشمل نوعين من الممارسات المهنية الرسمية والغير رسمية في سنة 1977 كان القطاع الريفي يشمل حوالي 72 % من مجمل اليد العاملة، غير أن هذه النسبة انخفضت الى 42 % سنة 2003 نتيجة هجرة السكان نحو الأرياف الى المدن بسبب الهياكل القاعدية الاجتماعية وارتفاع الأجور في المدن².

1- عرض العمل من طرف القطاعين العام والخاص: مع نهاية الثمانينات وبداية 1990 شرعت الجزائر في اصلاحات اقتصادية ومالية كان لها الأثر الكبير على التشغيل سواء في القطاع العام أو الخاص، في القطاع العام عرف خلال سنوات التسعينات تسريح عدد كبير من العمال (فقدان اكثر من 400000 منصب عمل) نتيجة لبرنامج التصحيح الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي والذي أدى الى خوصصة وحل عدد كبير من المؤسسات العامة في كل الأنشطة الاقتصادية وعكس هذا فقد عرف القطاع الخاص ابتداءا من 1990 تحسنا ملحوظا وساهم في خلق عدد معتبر من المناصب نتيجة تطوره السريع³.

2- عرض العمل حسب القطاعات الاقتصادية: أنا المعهد الوطني للإحصائيات سنة 2006 أن الدين يتقاضون رواتب يشكلون 32.7 بالمائة من القوى العاملة، و أن

1 - شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد، البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المؤتمر الدولي حول: أزمة البطالة في

الدول العربية (17-18 مارس 2008) القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص15ص17.

2 - شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد، المرجع السابق ص18.

3 - محمد عبد الرحيم، نفس المرجع السابق ص 160.

أكثر من 53 بالمائة من القوى العاملة تعمل في الإدارة العامة والتجارة والخدمات ويعمل في الزراعة 18 بالمائة و 14 بالمائة في القطاع الصناعي الى جانب 14 بالمائة في قطاع البناء.

3- أثر سياسة التعديل الهيكلي على البطالة في الجزائر: خلال سنوات السبعينات والثمانينات سيطرة التشغيل العمومية في القطاع الرسمي الى حد كبير لتبعية انتهاج الدولة لسياسات إحلال الواردات وخاصة منها سياسة الصناعات المصنعة والتي نتج عنها إنشاء العديد من المؤسسات العمومية التي كانت تمتص حوالي 65 بالمائة من اليد العاملة الإجمالية سنة 1978، غير أن الأزمة البترولية لسنة 1986 كانت لها الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري¹.

4- أثر دعم برنامج النمو الإقتصادي على البطالة: ابتداءا من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن مداخل الدولة. و أمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية شرعت الحكومة سنة 2001 في تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي بمبلغ يقدر ب 525 مليار دينار على امتداد أربعة سنوات، ومن أهم الأهداف المسطرة في هذا البرنامج هو رفع وتيرة النمو الاقتصادي وخفض نسبة البطالة.²

5- هيمنة القطاع العام على التشغيل: تعد نسبة التشغيل في القطاع العام في الجزائر الأكثر ارتفاعا في الدول العربية، حيث يقدر متوسط حصة القطاع العام حوالي

1 - محمد عبد الرحيم، نفس المرجع السابق ص 161.

2 - د.سنوسي علي، الدراسة السابقة ص 5

17.5 بالمائة مقابل متوسط يبلغ حوالي 11 بالمائة حيث يرتبط تضخم التشغيل في القطاع العام في الجزائر بعدة عوامل أهمها:

* تواضع دور القطاع الخاص نتيجة عدم ملائمة بيئة الأعمال.

* تضخم التوظيف في القطاع العام إلى الميزات التي يوفرها العمل في هذا القطاع بالمقارنة مع القطاع الخاص من حيث الفرق في الأجور وضمانات التشغيل الصريحة والضمنية والأمن الوظيفي واستخدام وظائف القطاع العام كوسيلة لتقديم الحماية الاجتماعية¹.

المطلب الثاني: قيود وتحديات توسيع فرص التشغيل في الجزائر:

إن برنامج توسيع فرص التشغيل حققت بعض الإنجازات الإيجابية إلا أن العديد من هذه البرامج يواجه عوائق ويعاني من نواقص تحتاج إلى المعالجة لزيادة فعاليتها وفيما يلي استعراض الإشكاليات والنواقص التي تواجه هذه البرامج²:

أولا: القضايا المتعلقة بأليات تحسين نوعية العرض: وتشمل مايلي:

1- ضعف كمية ونوعية التعليم والتدريب العملي: يواجه تطويلا العرض من العمالة مشكلة ضعف نوعية التعليم والتدريب وذلك بسبب ميل الأنشطة التي تقدمها برامج إعداد العمالة التي تواجهها من العرض دون الأخذ بعين الاعتبار متطلبات سوق العمل وكذلك لشح المعلومات المتاحة لمؤسسات إعداد العمالة عن احتياجات سوق

1 - د. سنوسي علي، الدراسة السابقة ص 6

2 - شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد، المرجع السابق ص 19 ص 20

العمل من أنواع وأعداد الوظائف ومواصفات شاغليها خاصة من ناحية المؤهلات العملية والتدريبية والخبرات المطلوبة¹.

2- مشاركة هامشية لقطاع الخاص في التدريب :

يتم تمويل معظم أليات تطوير العرض وبرامج التدريب من قبل القطاع العام وتتولى ادارتها المؤسسات الحكومية وبالإضافة الى ذلك، تعجز معظم البرامج لتعليمية والتدريبية التي تعتمد على التدريب ضمن منظمات العمل كوسيلة لربط مهارات القوى العاملة مع احتياجات السوق².

3- الأثر السلبي للقيم الاجتماعية التقليدية على التدريب والتشغيل:

إن الأفكار النمطية والسلبية والنظرة الدونية التي تحيط ببرامج "التعليم التقني والتدريب المهني " قد صعبت على هذه المبادرات جذب نوعية مختلفة من الطلاب والمتدربين وفي الواقع لا تزال هذه البرامج مخصصة بأولئك الذين يقرون بفشلهم في النظام التعليمي الأمر الذي يضيف تحديا الى طائفة التحديات التي تواجه هذه البرامج.

ثانيا :القضايا المتعلقة بجانب الطلب على العمالة :و تشمل ما يلي³:

1- مرونة غير كافية لتشريعات سوق العمل: تعتبر تشريعات سوق العمل من أهم محددات الطلب على العمل وبالغم من ادخال العديد من الإصلاحات علة هذه التشريعات خلال العقد والنصف الاخيرين، فان بعض هذه التشريعات مازال يمارس

1 - أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغرى في حل مشكلات البطالة في مصر أطروحة الدكتوراه، جامعة

القاهرة 2003، جمهورية مصر العربية ص 26

2 - أشرف محمد جمعة البنان، مرجع سابق ص 27

3 - أشرف محمد جمعة البنان، مرجع سابق ص 27

دورا سلبيا على الطلب خاصة تلك المتعلقة بتحديد حدود دنيا مرتفعة للأجور أو بتحديد أجور في القطاع العام لا يمكن مضاهاتها بسهولة في القطاع الخاص مما يحد من الطلب على العمالة في هذا الأخير¹.

2- قدرات وموارد الشباب المحدودة لإنشاء شركات صغرى والحفاظ على استمراريته :

أثبتت أليات تشجيع المبادرات والمؤسسات الصغيرة في أوساط الشباب ذات فاعلية محدودة على احتواء البطالة وبحسب التجارب الدولية والمحلية، فإن القليل من الشباب المستفيدين من هذه البرامج ينجح في إنشاء مؤسسات وجزء قليل منهم في الحفاظ على استمراريته. ونجاح المؤسسات في خفض نسبة البطالة يعود لما يلي²:

ا/ ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشاريع:

يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال، والواقع أن هذه المهارات يصعب تعلمها عبر الأنشطة التدريبية، ومن جانب آخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي.

ب/ بيئة أعمال غير مناسبة: لا توفر بيئة الأعمال في الجزائر الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشارت العديد من التقارير الى وقت المؤسسات الضائع بسبب

1 - أشرف محمد جمعة البنان، مرجع سابق ص 27

2 - عبد العزيز جميل مخير، أحمد عبد الفتاح عبد العليم، دور الصناعات التحويلية في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2007 ص 31

البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس الأعباء الناجمة عن الحصول على ترخيص وتخليص الجمارك.

ج/ الكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع المبادرة الفردية: من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصا لتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة.

د/عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الضروري المكثف المطلوب: تحرص معظم البرامج على ان يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل يبدأ القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستثمارات والمعلومات اللازمة من اجل مشاريعهم وتوسيع رقعة أعمالهم¹.

ثالثا: قضايا متعلقة بمراقبة سوق العمل وسير أعماله²: وتشمل ما يلي:

1- الآثار السلبية لقلة المعلومات عن سوق العمل: يتمثل العائق الأبرز لأداء سوق العمل في الجزائر في الأنظمة غير المتطورة لجمع المعلومات والبيانات المطلوبة حول أدائه. ندرة المعلومات الصحيحة والمتكاملة قد صعبت مهام تعميم برامج تدريب وتشغيل فعالة، وزادت من صعوبة مراقبتها وتقييمها علة نحو مستمر في أثناء تطبيقه.

2- برامج تشغيل غير منسقة: إن البرامج التبع تهدف الى تعزيز التشغيل في الجزائر متعددة ومتشعبة ويصعب في أغلب الأحيان تنسيق أنشطتها فيما بينها وبناءا على ما تم استعراضه أعلاه أن نستخلص ما يلي:

1 - عبد العزيز جميل مخير، أحمد عبد الفتاح عبد العليم، مرجع سابق ص 32.

2 - سنوسي علي الدراسة السابقة ص 10

* تسعى الجزائر الى احداث تغيير جذري في نظامها التعليمي والقيم والاتجاهات الاجتماعية المرتبطة بالعمل والإنتاج.

* إن معظم أليات دعم المشروعات والقروض الصغيرة قد حققت نتائج متواضعة خاصة بالنظر الى ارتفاع تكلفتها قد حظيت على النصيب الأكبر من الميزانيات المخصصة لجميع الأليات المحفزة للتشغيل.

* يعاني السوق في الجزائر من قلة المعلومات والبطء في تكوين قاعدة معلومات شاملة ومستحدثة مما يحد من القدرة التخطيطية لمؤسساته¹.

المطلب الثالث: نظم وهياكل هادفة لدفع كفاءة سوق التشغيل في الجزائر

بلغت البطالة نسبة تشكل تهديدا على المجتمع مما استلزم على الحكومة الشروع فب إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية خاصة في أواسط الشباب وتمثلت هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها مع التركيز على حملة واسعة للتخصيص والتوجيه من أجل إنجاح هذه البرامج².

و نستعرض فيما يلي الى أهم السياسات التي اتخذتها الجزائر للحد من البطالة والمتمثلة في:

1 - أشرف محمد جمعة البنان، مرجع سابق ص 29

2 - شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد، المرجع السابق ص 23

أولاً: أجهزة وبرامج التشغيل :

سنحاول التعرض باختصار الى أجهزة وبرامج للتشغيل تعتمد على صيغة اخرى في اطار الإدماج وهي دعم المبادرين من أجل خلق نشاطات لحسابهم الخاص، وسنتناول غي هذا العدد كل من جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

01-الوكالة الوطنية للتشغيل: ثم مديريات التشغيل للولاية من خلال البرامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل باعتباره من أهم البرامج التي وضعتها الدولة.

02- الوكالة المحلية للتشغيل: هي الخلية الأساسية في هذا التنظيم وهي التي تستقبل المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو من أصحاب العمل، و يمكن لتحسينها في :

أ- استقبال طالبي العمل من الجنسين لتشغيلهم حسب مؤهلاتهم ورغباتهم.

ب/- استقبال الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد الوطنية وتسجيلهم في البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل.

ج/- تسجيل العمل المسرحين لأسباب اقتصادية من أجل تمكينهم من الاستفادة من نظام التامين على البطالة¹.

1 - سنوسي على الدراسة السابقة ص 11

03- المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر: كما يمكن للمرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر يلعب دورا بارزا في مجال الإعلام والتقييم والتشغيل بحكم اختصاصاته وتركيبته¹.

04- مديرية التشغيل بولاية: وتقوم حاليا بتنفيذ ثلاثة برامج هامة من البرامج الوطنية لترقية الشغل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية وهذه البرامج هي:

* برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية: وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية.

* برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة.

* برنامج عقود ما قبل التشغيل: ويعتبر من اهم البرامج المطبقة حاليا كما ذكرنا موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية.

05- وكالة التنمية الاجتماعية: هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة من خلال المهام التالية²:

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة

1 - سنوسي علي، المداخلة السابقة ص 12

2 - سنوسي علي، المداخلة السابقة ص 13

- تمويل المشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في انجازها يد عاملة كثيفة¹

06- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: أنشئت الوكالة عام 1996 وهي جهاز لدعم تشغيل الشباب وهو أحد الحلول الملائمة ضمن الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة البطالة ومن أهدافها:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية الى ترقية تشغيل الشباب.
- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات صغيرة.
- إعلام المستثمر الشباب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه².

07- الصندوق الوطني لتأمين على البطالة: أحد الصناديق الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، وضع حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2004 موجه للأشخاص البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (55/35) سنة ويحمل نفس المواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب.

8- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص³.

1 - شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد، المرجع السابق ص 24

2 - سنوسي علي، المداخلة السابقة ص 13 ص 14

3 - عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد العليم، المرجع السابق ص 33

المبحث الثالث: أزمة البطالة في العالم والوطن العربي والجزائر وكيفية علاجها

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، لما يترتب عنها من آثار سيئة تنعكس سلبيا على الفرد والمجتمع، ولذا فقد حاولت الكثير من الدول القضاء عليها بشتى الطرق والوسائل كلها ومازالت قائمة دون حل جذري، ومزال عدد العاطلين عن العمل في تزايد مستمر وذلك بالنظر الى ما تمثله النسبة المرتفعة لهذه والشريحة الاجتماعية التي تتجاوز ثلث مجموع سكان العالم¹.

و كما أشرنا سابقا حول مشكلة البطالة هي ظاهرة وأزمة في نفس الوقت للجزائر والوطن العربي وفي العالم بصفة عامة وكما أشارت منظمة الأمم المتحدة في تقرير منظمة العمل الدولية حول العمالة والإنتاجية وتقليل الفقر إلى أنه بالرغم من النشاط الملحوظ في النمو الاقتصادي العالمي سنة 2005 م إلا أن عدد العاطلين قد بلغ 19148 مليون عاطل في نهاية 2005م وذلك بزيادة قدرها 2.2 مليون عاطل عن سنة 2004 و بزيادة قدرها 34.4 مليون عاطل عن سنة 1995 م².

و يمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-24 سنة على مستوى العالم 50 بالمائة من العاطلين وهي نسبة تعادل ثلاثة أضعاف الكبار، وقد أشارت منظمة العمل الدولية الى خطورة هذه الحقيقة نظرا لأن الشباب في هذه المرحلة العمرية لا يمثلون الى 25 بالمائة فقط من العاملين على مستوى العالم³.

1 - أ.منصف شرفي، رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة 2001 ص 2

2 - أ.منصف شرفي، المرجع السابق ص 6

3 - محمد نبيل، المرجع السابق ص 28

و تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من أعلى مناطق العالم فيما العالم يتعلق بمعدلات البطالة والذي لبلغ 13.2 بالمائة حيث أنها أعلى من افريقيا تحت الصحراء التي تعتبر أفقر منطقة في العالم والتي بلغ معدل البطالة فيها ويقدر مجلس الوحدة الاقتصادية الاتحاد العربي معدل البطالة في منطقة شمال افريقيا وحدها بـ 24.6 بالمائة كما يوضح الجدول التالي:¹

الجدول رقم (06): مؤشرات سوق العمل في العالم ومنطقة شمال افريقيا²

مؤشرات سوق العمل										
المنطقة	نسبة التغيير في البطالة	معدل البطالة		معدل نمو الناتج القومي			نسبة العمالة الى السكان		المعدل السنوي	المعدل السنوي لنمو الناتج القومي
		1995	2005	2004	2005	2006	1995	2005		
	-2000 2005								-1995 2005	2005-1995
العالم	0.0	6.0	6.3	5.1	4.3	62.8	62.8	61.4	1.6	3.8
شرق آسيا	0.2-	3.7	3.8	8.7	8.0	75.2	75.2	71.7	1.0	7.6
جنوب آسيا	0.2	4.0	4.7	7.1	7.1	58.9	58.9	57.2	2.2	5.8
شمال إفريقيا والشرق الأوسط	0.7-	14.3	13.2	5.4	5.0	44.2	44.2	46.4	3.5	4.4

المصدر: تقرير منظمة العمل الدولية، المنتدى الاقتصادي العالمي، دافوس، سويسرا 2006 ص 13

¹ - منصف شرفي، المرجع السابق ص 6 ص 7

² - المصدر: تقرير منظمة العمل الدولية، المنتدى الاقتصادي العالمي، دافوس، سويسرا 2006 ص 13

يوضح لنا الجدول السابق أن البطالة ظاهرة عالمية إلا أن حدتها تختلف من منطقة الى أخرى فهي تزداد بشكل فريد في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط حيث يبلغ معدل البطالة فيها أكثر من ثلاثة أضعاف معدل العالم وحوالي خمسة أضعاف مقارها في كل من شرق وجنوب آسيا حسب متغيرات منظمة العمل الدولية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية للاتحاد العربي¹.

المطلب الأول: الآثار المترتبة عن مشكلة البطالة في الجزائر²

تشير المعطيات المتوافرة عن مشكلة البطالة في الوطن العربي والجزائر على وجه الخصوص إلى أن هذه المشكلة أخذت في التنامي سنة بعد أخرى، و أن جميع المعالجات التي رصدت لحل هذه المشكلة من قبل الدول العربية آت بالفشل الذريع وذلك لعدة أسباب مختلفة.

1/ الآثار الاقتصادية: على الرغم من التأثيرات لظاهرة العولمة على الاقتصاديات العربية ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن إلا أن الحجم المحلي للبطالة يبعث على القلق أيضا ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة³.

وفقا لتقارير الرسمية العربية، ومن بينها التقارير الصادرة وعن منظمة العمل العربية، و أن هناك مؤشرات على اتساع هذه المشكلة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن، بحيث أن استثمار أموال كثيرة خارج الوطن وعليه لو تم استثمار هذه

1 - أ. منصف شرفي، المرجع السابق المرجع ص7.

2 - عاقل فصيلا، المداخلة السابقة ص 6

3 - الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم إنسانية، السنة

الثالثة العدد 26 جانفي 2006

الأموال في الوطن العربي ل يتم تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة، و الحد من الخسائر السنوية التي تتكبدها الدولة¹

تزايدت هجرة العقول الجزائرية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفر الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا للعيش².

2/ الآثار الاجتماعية: تبرز الى السطح ظاهرة من أخطر الظاهر الاجتماعية في الدول العربية المتمثلة في البطالة وإفرازاتها الأمنية وانعكاساتها النفسية على العاطلين الأمر الذي يتطلب معالجة سريعة ووضع برامج قصيرة وطويلة الأجل لإستعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين قبل أن تستفحل الظاهرة ويستعصي حلها، إن أهمية هذه القضية تأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع³.

كما أن للبطالة تأثير في مدى إيجاد الفرد وقناعاته بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، و بذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف واتساقا مع هذه النتائج تشير دراسة أخرى إلى الفقر والبطالة يؤديان الى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية الأنظمة والامتثال لها، مما يؤدي الى الانحراف والسلوك الإجرامي. و عليه يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في

1 - رمزي زكي، المرجع السابق ص 144.

2 - عاقل فضية، المداخلة السابقة ص7.

3 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1996 ص 09.

التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي الى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة¹.

لقد أدت سياسة التعديل الهيكلي لسنة 1994 الى عدة انعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفجير فئات واسعة من السكان².

و تنعكس المؤشرات الاجتماعية استمرار التوترات الاجتماعية والتي تتجلى في المطالبة بدفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة³.

المطلب الثاني: الآليات المتعمدة لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر⁴

تعتبر مسألة مكافحة البطالة بمثابة رهان أمام الدولة، اد تشكل المحور الرئيسي لكل استراتيجية تنموية تهدف الى حماية ودعم التماسك الاجتماعي الشيء الذي جعلها تحتل المكانة البارزة ضمن الأولويات الوطنية ولعل من بين أهم الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من حدة البطالة ومن أجل تدارك تدهور القدرة الشرائية نتيجة لانخفاض مستويات الدخل الخفيفة وانعدامه بالنسبة للبطالين

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد السابق ص 08.

2 - رمزي زكي، المرجع السابق ص 145.

3 - عاقل فضية، المداخلة السابقة الصفحة السابقة.

4 - باسم عبد الهادي حسن، البطالة في الاقتصاد العراقي، الأسباب والحلول الممكنة المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق سنة 2010 ص 6.

بالنسبة للبطالين، تبنت الحكومة الجزائرية مجموعة من البرامج والإجراءات يمكن عرض أهمها في النقاط التالية¹:

1/ نظام التامين على البطالة: ويتمثل في إنشاء الصندوق الوطني للبطالة في الجزائر والذي يشكل هيئة استقبال للحد من كارثة فقدان منصب العمل الناتج عن التسريح لأسباب اقتصادية.

2/ ترقية العمل المستقل وتنمية وتطوير روح المبادرة: العمل على ترقية وتطوير العمل الحر أو المستقل وتشجيع روح المبادرة التي يقوم بها بعض الشباب من خلال خلق بعض الحرف أو الورشات لمبالغ مالية صغيرة أو متوسطة لاقتناء بعض أدوات الإنتاج².

3/ الشبكة الاجتماعية: وذلك من خلال تخصيص إعانات وتقويضات مالية تهدف الى حماية وتدعيم فئات الأكثر فقراة الأكثر تضررا نتيجة للقيود التي فرضها برنامج التعديل الهيكلي.

4/ الأنشطة ذات المنفعة العامة: يهدف هذا الإجراء الى تقديم منح مالية لفئات البطالين مقابل القيام بأنشطة للصالح العام/ وذلك بموافقة البنك العالمي، وقد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج 22.000 مليار دج استعاد منها 1515000 شخص للفترة 1998-1995 م³.

1 - باسم عبد الهادي حسن، الرجوع السابق ص 7

2 - أحمد سليمان، المرجع السابق ص7ص8

3 - rapport CNES , EVALUATION GENERAL DES DISPOSITIO N D'EMPLOI , ALGER 2001 P 21

5/ المنحة الجزائرية للتضامن: يتم تقديم منح مالية تتراوح من 600 إلى 1200 دج شهريا للفئات عديمة الدخل بسبب عدم القدرة على العمل، وقد استفاد من هذا الإيراد 933.351 شخص، ليرتفع هذا العدد الى 1000.000 شخص سنة 1998م.

6/- برامج عقود ما قبل التشغيل: يوجه هذا البرنامج لخريجي الجامعات والمعاهد قصد إدماجهم في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم وقدراتهم التعليمية وذلك لمدة أقصاها سنتين مقابل تعويض مالي يتراوح ما بين 4500 الى 12000 دج¹.

7/- جهاز الإدماج المهني:

يهدف هذا البرنامج الى إدماج الشباب في الحياة المهنية إذا تم تطبيقه منذ 1990م حيث استفاد منه قرابة 332.000 شاب للفترة 94-95 امدة 06 أشهر في المتوسط موزعون على مختلف القطاعات الاقتصادية.

8/- أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة: تم العمل به سنة 1998م قصد معالجة البطالة الشبابية وكذلك من أجل مساعدة الفئات المتضررة من برنامج التعديل والتصحيح الاقتصادي /فقد تم فتح 3846 ورشة عمل وفرت 140.000 وظيفة منها 42000 شبه دائمة بمتوسط 36 وظيفة لكل مشروع².

9/- برنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة :

يسمح لنا هذا البرنامج بتنمية التشغيل الذاتي نتيجة لتراجع دور الدولية في توفير مناصب الشغل، حيث تشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة قاطرة حقيقة للنمو الاقتصادي من حيث الإنتاج الداخلي ومن حيث مناصب الشغل التي يمكن توفيرها.

¹ - Ads. état d'Exécution du programme de developement commentaire 2002 p 67

² - سامر مظهر قنطقجي، المرجع السابق ص 16 ص 17

المطلب الثالث: الجهود المبذولة لحل مشكلة البطالة

حتى لا تقتصر على رؤيتنا الخاصة بالمساهمة في وضع حلول لمشكلة البطالة يجب علينا عرض ولو بإيجاز ما يتوفر من إسهامات الآخرين في حل هذه المشكلة مع التعليق عليها باختصار.

أ/ الاتجاهات الفكرية المتوفرة لحل مشكلة البطالة¹:

عالج علماء الاقتصاد في الغرب مشكلة البطالة بطرق عديدة لكنها مازالت قائمة دون حل جذري ومازال أعداد العاطلين عن العمل في تزايد مستمر، فالاقتصادي البريطاني " فليبس " توصل الى أن القضاء على مشكلة البطالة يكمن في زيادة معدلات التضخم واقترح غيره ضرورة السيطرة على النمو السكاني، ويبين آخرون إن استخدام الأساليب المتطورة يسبب تزايد في نسبة العاطلين عن العمل وذلك لأن الآلات تحل محل الأيدي العاملة، و رأى غيرهم ضرورة توسيع فكرة التعليم الحرفي لحل مشكلة الأيدي العاملة، و بين اقتراحات خاصة بتتمية التقنيات والصناعات الكثيفة العمالة اي تلك المشغلة لأكبر قدر ممكن من العمالة كأحسن الحلول الناجعة الى أخرى خاصة بتوسيع الحكومة في تشغيل العاطلين بها وبتوفير القروض لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة كحل إسعافي سريع للتعامل مع المشكلة².

إن المعالجة الجادة والفعالة لهذا المشكلة لن تأتي من خلال حلول جزئية أو سريعة، خصوصا بعد فشل الحلول المختلفة التي قامت بها معظم الدول لحلها وحتى التخفيف من حدتها بداية من المفكرين الأوائل أمثال "كينز" وغيره من الذين حالوا من

¹ – word bank, private setor development: the status and all challenge Washington 2004 p 14

² -أ منصف شرقي، المرجع السابق ص 10

خلال نظريتهم؟ أن يقفوا على البطالة أو حتى للقليل منها ويعيدوا للاقتصاد توازنه إلا أن تلك الحلول كانت مؤقتة، ولم يمكن بإمكانها الصمود أمام الأزمات والمشاكل والتي تظهر من فترة إلى أخرى، وفشل تلك الحلول يحتم على الدول إيجاد آليات وطرق أخرى تكون أكثر فاعلية للقضاء أو على الأقل التقليل من البطالة إلى أدنى المستويات الممكنة¹.

ب - الرؤيا المقترحة لحل مشكلة البطالة²:

نقول من البداية أن الحل الدائم لمشكلة البطالة يتطلب حقيقة شاملة، إن هذا التوجه التنموي الشامل ينطوي على عناصر كثيرة منها النظر إلى عنصر العمل على أنه طاقة يجب أن تستغل وليس على أنه مشكل، حيث أن هذا التوجه ينبهنا إلى الحاجة المسترة إلى استثمار رأس المال البشري الذي يمثل ضرورة حتمية للنمو المستقبلي والتنافسية العالمية، ومن هذا التوجه التنموي الشامل أيضا عنصر جديد.

يتمثل في جعل سياسة التشغيل هي الهدف الأسمى للسياسات الاقتصادية الكلية الشاملة، بمعنى أن العمالة لا يجب النظر إليها في إطار سياسة قطاعية ولكن يجب التعامل معها من خلال التنسيق والتكامل الفعال بين جميع السياسات الاقتصادية الشاملة والهيكلية والاجتماعية والسياسية والثقافية وهو جوهر التنمية الحقيقية الشاملة، والتحول من الحلول الجزئية إلى التوجه الشامل يكمن في خمسة توجهات وهي:

1 -عاقلي فضيلة، المداخلة السابقة ص 8.

2 -سامر مظهر القنطقجي، المرجع السابق ص 14 ص 15.

1- الحاجة إلى سياسة اقتصادية توسيعية شاملة¹:

و هي التحول من السياسة الانكماشية إلى سياسة توسعية أكثر جرأة وإيجابية وقد نظرت السياسات الانكماشية التقليدية إلى المواقف على أنها اختيار أو مقابلة بين التوظيف والتضخم. فقد تحيزت هذه السياسات عامة إلى ضبط التضخم لما له من آثار سلبية على النمو حتى ولو أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة. ونتيجة لذلك صممت السياسات النقدية والمالية لاحتواء التضخم، وفي ظل تلك النظرة بدأت نظرة جديدة في الظهور تدعوا إلى وقف هـ الاتجاهات الانكماشية وجعل العمالة والتوظيف هي الهدف المركزي للسياسات الاقتصادية الكلية الشاملة².

2- النهوض بإنتاجية قوة العمل:

تمثل العمالة الكاملة سياسة اجتماعية غاية في الأهمية أن الأداة الأساسية لتحقيق ذلك تتمثل في السياسة النقدية والمالية الفعالة إلى أنه على المدى الطويل لن تكون هذه السياسات كافية حيث يجب أن تكمل و تدعم بسياسات اقتصادية جزئية أخرى تمكن الناس ليس فقط من مجرد حصولهم على وظائف وأعمال، وإنما أعمال جيدة ومرضية تنطوي هذه السياسات الجزئية على العليم السليم والتدريب الفعال³.

3-اصلاح القطاع العام :تعتبر عملية إصلاح الخدمات العمومية من أقدم العمليات التي باشرتها العديد من الدول فقد حاولت اتخاذ اجراءات اصلاحية بات معظمها بالفشل نتيجة للضغوط الدائمة لتشغيل الخريجين الجدد في الحكومة والقطاع العام. حتى أنه لا زال في الوقت الحاضر تحاول العديد من الحكومات.

1 - سامر مظهر القنطجني، المرجع السابق ص 14 ص15

2 - بإسم عبد الهادي حين، المرجع السابق ص 8

3 - سميحة فوزي، المرجع السابق ص 17

تعيين الألاف من المتخرجين وذلك من أجل المحافظة على دور الدولة كمصدر أساسي لتشغيل الخريدين وأقل ما يفعله هذا الاتجاه هو سوء استغلال راس المال البشري في تقديم الخدمات العمومية¹.

4- الإهتمام بالتعليم والبحث العلمي قواعد للارتقاء بالإنتاجية وتنمية: كما أنه في الجزائر يعتبر قطاع الزراعة مهم بالنسبة لمواجهة مشكلة البطالة لأنه يقدم فرص علم بطريقة أسرع وبتكلفة أقل ما يحدث في أي قطاع اقتصادي اخر وتضيف منظمة العمل الدولية في تقريرها الصادر سنة 2006 م أنه إذا أرادت الدول أن تخفض من معدل بطالتها إلى النصف سنة 2005م فعليها أن تسرع من معدلات نموها الاقتصادية أكثر بكثير من معدلاتها التاريخية التي تبلغ 3.5 % وهذا لا تحقق الا من خلال التحول من عمالة منخفضة الإنتاجية إلى أخرى تعتمد في إنتاجها على المعرفة التي تمكنها من إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة فعالة عالية.

5- حتمية الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز الصناعات الصغيرة بخصائص تجعلها أكثر ملائمة حيث أن إنشاءها لا يحتاج الى سؤال كبير بالمقارنة مع المنشآت المتوسطة والكبيرة والتي تتطلب بنية أساسية عالية ولا تستلزم الى التقنيات البسيطة والمتوسطة وتعتمد على الموارد والخامات المحلية وإعادة استخدام المخلفات ويمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع، كما لا تحتاج الى تدريب عالي أي أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في الصناعات الكبيرة يمكن من أن يوقف ثلاثة أعمل في الصناعات الصغيرة كما تتميز بسهولة التمكين والتطوير وسرعة دوران رأس المال².

1 - محمد نبيل جامع، المرجع السابق ص 30

2 - عبد العزيز جميل أحمد عبد الفتاح عبد العليم ص 35.

الفصل الثالث :

تمهيد:

يعتبر الاهتمام بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجهها دول العالم بما فيها الجزائر، الأمر الذي يحتم عليها توفير الشروط اللازمة ووضع هياكل قوية ومتخصصة وانتهاج استراتيجيات اقتصادية رشيدة تسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة.

وتشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني باعتبارها المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية الوطنية¹.

1 - مداخلة بعنوان مساهمة مناطق صناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر.

المبحث الأول: القطاع الصناعي خصائص ومزايا

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية الشاملة، وتنشيط سوق العمل فقد حظي باهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره باستمرار، وفي هذا الصدد فقد أقيمت العديد من المناطق الصناعية عبر التراب الوطني، وتعد المنطقة الصناعية برج بوعرييج واحدة من أهم هذه المناطق.¹

المطلب الأول: الصناعة بالجزائر

يعتبر التصنيع أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، إذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي، أي أن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية متلازمتين، وبهذا فإن الصناعة تلعب دورا حيويا في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني.²

المطلب الثاني: خصائص قطاع التصنيع بالجزائر

حتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية. غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذلك تغير هيكل الاقتصاد الوطني

¹ ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

² مدحت كاظم الفريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، صص 23-26.

بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية كما يظهره الجدول التالي:¹

جدول رقم (07): توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة حسب الفروع

عدد المؤسسات الخاصة الفروع الصناعية	سنة 2008	السداسي الأول 2009
الحديد والصلب	8794	9010
مواد البناء	7154	7368
كيمياة - مطاط - بلاستيك	2205	2273
الصناعات الغذائية	17045	17376
صناعة النسيج	4291	4270
صناعة الجلود	1667	1649
الخشب - الفلين - الورق	11848	12274
صناعات مختلفة	3564	3600
المجموع	56568	57820

المصدر: نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السداسي الأول 2009

من خلال الجدول السابق نسجل ارتفاع عدد المؤسسات الخاصة بصفة عامة من 321387 مؤسسة سنة 2008 ليصل نهاية السداسي الأول من عام 2009 إلى 335486 مؤسسة موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية وانتقل عدد المؤسسات الصناعية الخاصة خلال نفس الفترة من 56568 إلى 57820 مؤسسة موزعة على مختلف الصناعات وبهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه فضلا عن الفشل الذي آلت إليه

¹ مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006، صص 12-18.

بعض المؤسسات الكبيرة والذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة.¹

أما من حيث نوعية الصناعات فعكس ما كانت عليه الصناعات سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والتميزة بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية والغذائية وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والإلكترونية.

المطلب الثالث: مزايا التصنيع

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني لما يتوفر عليه البلد من موارد طبيعية هامة في مجال التصنيع كما تعتبر قطاع استراتيجي تبرره جملة المزايا التالية:²

- تعتبر الصناعة القطاع الذي يقتر الجهاز الإنتاجي الوطني ويهيكله فالتصنيع في واقع الأمر العجلة التي يتحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية خاصة قطاعي الخدمات والفلاحة؛
- تعد الصناعة كذلك محضن تكنولوجي من حيث قدرتها على إنتاج التكنولوجيا الحديثة وتعميمها على الاقتصاد برمتها؛
- إن الصناعة أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وأسعارها؛

تمد الصناعة بلادنا والمؤسسات الوطنية بأوراق رابحة في السوق العالمية في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة.

¹ مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص-ص 23-26.

² اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ 24 جويلية 2007 من الموقع الإلكتروني لرئاسة الحكومة.

المبحث الثاني: أهمية الصناعة التحويلية ومعوقاتها والأهداف الاستراتيجية¹

تؤدي عملية التصنيع دورا هاما في النهوض بحالة الاقتصاد من الركود إلى الرخاء وتنقله من حالة التخلف إلى حالة التنمية والتطور ويمثل القطاع الصناعي أهمية وفعالية في عملية التقنية، عليه يلاحظ أن الدول المتقدمة التي جنت والتي لا تزال تجني ثمار التقدم الاقتصادي هي الدول التي عملت على تطور القطاع الصناعي وكان له مكان الصدارة في الأولويات الاستراتيجية، وفي ظل المتغيرات الاقتصادية المتسارعة التي تترك آثارها على جميع القطاعات الاقتصادية والتقليل من آثارها السلبية.

المطلب الأول: أهمية الصناعة التحويلية.²

1- امتصاص الأيدي العاملة وخاصة في الدول التي تتميز بالزيادة الكبيرة في عدد السكان خاصة إذا علمنا أن إمكانية النمو في هذا القطاع غير محدود قياسا بالقطاعات الأخرى، فضلا عن تحفيز تلك القطاعات لضمان توفير الصناعة من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج.

2- تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي حيث أن الاتجاه نحو التصنيع يساعد على استخدام المواد الأولية التي كانت تصدر إلى الخارج والنتيجة هي زيادة الدخل بمقدار حلقات التصنيع التي قامت بها على هذه المنتجات.³

3- التأثير في ميزان المدفوعات من خلال قيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع مختلفة لسد الاحتياجات بدلا من استيرادها وبالتالي توفير العملات الأجنبية والتي تساعد

1- د. محي الدين، عمر، التخلف والتنمية، دار النهضة المصرية، 1975.

2 - بتلهام، شارل، التخطيط والتنمية، مترجم، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.

3 - د. حسن، محمد سلمان، التخطيط الصناعي، مترجم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1974.

على استيراد مستلزمات التصنيع بشرط أن يجري التركيز على تلك الصناعات التي يتزايد الطلب الدولي على منتجاتها.

4- إن كل ما سبق يساعد على توفير القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور وإن ذلك يؤدي إلى تدعيم الاستقلال الاقتصادي والذي يعتبر ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي.

5- إن قطاع الصناعة التحويلية يمكن أن يخفض مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي والتشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة، إذا ما تم رفع مساهمته في الناتج المحلي، الأمر الذي سيسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغيير الجذري في البنيان الاقتصادي.

6- إن وجود قطاع صناعات تحويلية واضح ومتكامل سيعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليص معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة أنواعها، وسيمهد ذلك لتقليص معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة.

7- أن وجود قطاع صناعي يتولى إنتاج القسم الأعظم من السلع الاستهلاكية والوسيلة والإنتاجية، سيساعد على بناء الأساس المادي للاقتصاد القومي من خلال تنمية باقي فروع وأنشطة الاقتصاد القومي.

8- أن معدلات نمو إنتاجية العمل في القطاع الصناعي أسرع من القطاعات الأخرى، ويعود ذلك إلى قابليته على استيعاب القسم الأكبر من منجزات التقدم التقني، فضلا عن وجود عمليات التدريب والتطوير المستمر للكوادر البشرية العاملة في ميدان الإنتاج والإدارة في هذا القطاع.

9- أن هذا القطاع قادر على تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، للقابلية التي يتمتع بها في تحقيق الحراك المهني، ونقل المشتغلين من الأنشطة الصناعية التي ينخفض

فيها مستوى إنتاجية العمل أو ينخفض الطلب عليها نحو الأنشطة المرتفعة الإنتاجية أو التي تشهد ارتفاعاً في الطلب عليها.¹

10- أن قطاع صناعة تحويلية أكثر قطاعات الاقتصاد القومي ديناميكية. لكونه يمتلك القابلية على تحريك وتحفيز القطاعات الأخرى عن طريق خلق الترابطات الإنتاجية (الأمامية والخلفية).

11- أن قطاع صناعة تحويلية أكثر القطاعات مساهمة في عملية التراكم الرأسمالي، فالإنتاجية المرتفعة لهذا القطاع وقابليته على خلق التشابك الإنتاجي سيؤدي إلى رفع مستوى الفائض الاقتصادي المتحقق في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولا تقتصر العملية على توفير الأموال اللازمة للاستثمار، وإنما تتعدى ذلك إلى تهيئة وسائل الإنتاج والتجهيزات الصناعية الأخرى التي تستخدم في عملية الاستثمار، الأمر الذي سيخفض من حجم الصعوبات التي تواجه عملية الاستثمار، وتقلص معدلات الاستيراد للسلع الاستثمارية.

12- ينفرد هذا القطاع بميزة القابلية على تحقيق التنوع الإنتاجي، لكثرة المراحل والعمليات الإنتاجية، التي تعني قيماً مضافة وأصنافاً جديدة من السلع ذات منفعة أكبر، وتكتسب مسألة التنوع الإنتاجي.

13- أن وجود قطاع صناعي متطور ومؤثر سيسمح بحدوث تغيير كبير في البنيان الاجتماعي والثقافي والتنظيمي من خلال دوره في تغيير نظام القيم والتقاليد الاجتماعية والأسرية المرتبطة بالريف والزراعة، من خلال ظهور نظام قيمي جديد مرتبط بالمناطق الحضرية والصناعة، فضلاً عن دوره في التغيير المستمر في نظام التعليم لمواكبة التطورات العلمية والتقنية المستمرة، بالإضافة إلى دوره في توسيع نطاق تحويل المجتمع المدني، ورفع درجة مشاركة المواطنين في الحياة الاجتماعية والسياسية، ودوره في تغيير

¹ عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، ود. هاشم، رشاد مهدي، التخطيط الصناعي، جامعة الموصل، مطبعة التعليم العالي، 1989.

الإطار التشريعي والقانوني وبخاصة قوانين الاستثمار وقوانين العمل والتشريعات المالية والضريبية لتكون منسجمة مع التوسع المستمر في دور الصناعة في الحياة الاقتصادية، وأخيراً فإن وجود قطاع صناعي متطور سيساعد على إجراء التغيير المستمر في الأجهزة الإدارية والتنظيمية ورفع مستوى كفاءة أدائها لتواكب التوسع المستمر في المؤسسات الصناعية.¹

المطلب الثاني: معوقات التي واجهت الصناعة التحويلية.²

واجهت الصناعة التحويلية العديد من المعوقات والتحديات التي عرقلت أدائها لدورها التنموي، نتيجة لمجموعة أسباب خلقتها الظروف غير الطبيعية التي رافقت الصناعة بشكل عام وقطاع التحويلية بوجه الخصوص يمكن تلخيصها بالآتي:

- 1- غياب الرؤية الإستراتيجية وتخطيط السياسات الصناعية.
- 2- التخلف والركود التكنولوجي لعدم قدرة المنشآت الصناعية من التعامل مع المتغيرات الفنية والتكنولوجية العالمية.
- 3- انخفاض مستويات الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية في المشروعات الصناعية.
- 4- ضعف هيكلية المنشآت الصناعية القائمة.
- 5- محدودية الحصول على مداخلات إنتاجية محلية من القطاعات الأخرى وخاصة الزراعية.
- 6- الهدر في استخدام الأيدي العاملة الفنية والكفاءات العلمية في مجال الصناعة.

¹ - عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، وكداوي، طلال محمود، تقييم المشاريع الاقتصادية، دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الاداء، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986.

² - د. النجفي، سالم، ود. القرشي، محمد صالح، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،

المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية للصناعة التحويلية.¹

إن دالة عملية النمو الصناعي لا بد أن تأخذ في اعتباراتها توجه السياسات الصناعية نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

- 1- تطور الإنتاج كما ونوعا وذلك بغية أن تكون الصناعة الوطنية قادرة على تحقيق مبدأ إحلال الواردات على المدى القريب ومنافسة المنتجات ذات الجودة العالية في الأسواق العالمية.
- 2- تحديد نمط أو أسلوب الإنتاج، وذلك نظرا لتعدد الأنماط والأساليب والفن الإنتاجي وذلك تطور التكنولوجي والتقانة والذي كان البلد معزولا عنه.
- 3- رفع كفاءة العملية الإنتاجية والعمل على زيادة إنتاجية العمل ومستلزمات الإنتاج وذلك لان التركة الاقتصادية الثقيلة الذي يعاني منها قطاع الصناعة التحويلية تتطلب حسن استخدام الموارد ورفع مقدرة عناصر الإنتاج في تكوين الناتج (المخرجات).
- 4- تشغيل الأيدي العاملة الجزائرية وزيادة إسهامهم في قطاع الصناعة التحويلية، سيما وان البلد يعاني من مشكلة البطالة.
- 5- العمل على زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، لا شك أن زيادة الإنتاج كما ونوعا ورفع كفاءة العملية الإنتاجية وزيادة إنتاجية المستلزمات من شأنه أن يزيد من قيمة الناتج في القطاع ونوعا وبالتالي زيادة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي.
- 6- العمل باتجاه زيادة تراكم رأس المال الثابت لأن ذلك سوف يساهم في متانة وصلابة القاعدة الصناعية على المدى البعيد.

¹ - العقار، محمود فؤاد، الملامح الاقتصادية للدول النامية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1982.

المبحث الثالث: دراسة حالة شركة المياه المعدنية والمشروبات الغازية (بالمنيعة ولاية غرداية)

بعد أن بينا في الجزء النظري المبادئ الأولية لنظام المعلومات ووظيفة البحث والتطوير وتأثيره على الإبداع وذلك من خلال ثلاث جوانب وهي المستوى الفردي ومستوى الجماعات ومستوى المنظمة، كما بينا أن نظام المعلومات يعتبر من أهم العناصر الفعالة، والذي تعتمد عليه المؤسسة بشكل مباشر من أجل الحصول على مكانة عالية في السوق والحصول على مركز تنافسي عالي يمكنها من البقاء.¹

ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية لإحدى المؤسسات الجزائرية المتمثلة في مؤسسة المياه المعدنية والمشروبات الغازية "القولية" بالمنيعة ولاية غرداية.

المطلب الأول: لمحة عن المؤسسة

أولاً: تعريف

مؤسسة القولية مؤسسة لإنتاج وتوزيع المشروبات الغازية والمياه المعدنية تقع في المنطقة الصناعية بالمنيعة ولاية غرداية على بعد 870 كلم من العاصمة وهي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة تطمح إلى تحقيق أهدافها المسطرة والسمو بإنتاجها إلى المراتب العليا.

أنشأت المؤسسة في 5/مارس 1996 برأس مال قدره 5000000 دينار جزائري وهي مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 97B0862367، تتربع المؤسسة على مساحة إجمالية تقدر بـ 22500 كلم² أما المساحة المستغلة فهي 9000 كلم².

عماد أحمد إسماعيل، خصائص نظم المعلومات وأثرها في تحديد خيار المنافسة الاستراتيجي في الإدارتين العليا¹ 2011، والوسطى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

في سنة 1997 باشرت المؤسسة عملها في مجال إنتاج وبيع المشروبات الغازية والمياه المعدنية وهو مجال النشاط الذي تشتهر به.¹

وهي تقوم بتوزيع منتجاتها إلى الأسواق الجزائرية ككل ولكنها تركز بشكل خاص على المناطق الجنوبية نظرا لارتفاع درجة الحرارة فيها من جهة، ومن جهة أخرى قصر المسافة بينها وبين المؤسسات البترولية الكبيرة والمتمركزة في الجنوب والتي تعد أكبر مستهلك للمياه المعدنية خاصة والمشروبات الغازية.

تتكون تشكيلة الإنتاج بالنسبة للمياه المعدنية من المياه المعدنية والمياه الغازية أما بالنسبة للمشروبات الغازية فتتكون من المشروبات الغازية بمختلف الأذواق، والعصائر المختلفة الأذواق والأحجام.²

ثانيا: أهداف المؤسسة:

للمؤسسة جملة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها منها:

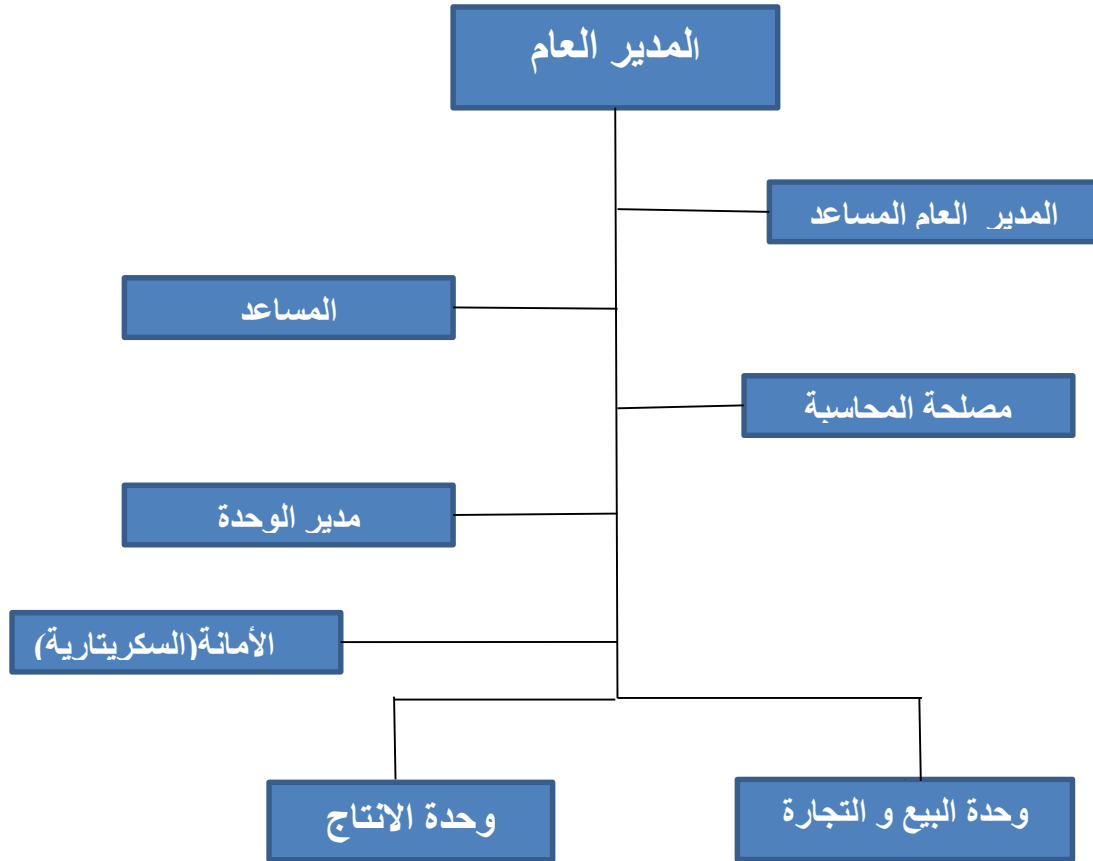
1. زيادة الحصة السوقية وإيصال المنتج على كل المناطق الجزائرية.
2. استعمال الآلات العالية التقنية في عملية الإنتاج.
3. إيصال المنتج للمستهلك بأعلى جودة وأقل تكلفة.
4. توفير مناصب الشغل.
5. رفع القدرة الإنتاجية للاستجابة إلى حجم الطلب المتزايد.
6. كسب رضا ووفاء العملاء.
7. الرفع من ربحية المؤسسة عن طريق تخفيض السعر وتحسين الجودة.

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد التكنولوجي، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن الطبعة الثانية، 2006.

² قويدري محمد، دوافع أنشطة البحث والتطوير في الدول المغاربية، ورقة بحث ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 10/09 مارس 2004.

8. تنويع الإنتاج بالإضافة إلى المنتج الرئيسي (سياسة التنويع).
9. التحسين المستمر لجودة المنتجات.
10. تنظيم دورات تكوينية لرفع القدرات المهنية للعمال وتجهيزهم لرفع الكفاءة داخل المؤسسة.
11. المساهمة في تنمية القطاع الإنتاجي للبلاد في مجال إنتاج المياه المعدنية والمشروبات الغازية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: وثائق من المؤسسة.

المطلب الثالث: الطاقة الإنتاجية للمؤسسة

بفضل مجموعة التحسينات التي قامت بها المؤسسة ولا زالت تقوم بها فإن الطاقة الإنتاجية دوماً في تطور وتحسن مستمر.

- 1 في أواخر سنة 1998 كانت الطاقة الإنتاجية المتوسطة تبلغ حوالي 2400 قارورة في الساعة بواسطة الآلات المختصة في صنع قارورات ذات الحجم 0,5 لتر.
- 2 في أكتوبر 1999 أصبحت القدرة الإنتاجية للمؤسسة 7200 قارورة في الساعة بسعة 1,5 لتر، حيث تم إنشاء وحدة جديدة للإنتاج بغرض زيادة الإنتاج وتحقيق ربحية أعلى.
- 3 في سنة 2001 ولغرض سياسة تنويع المنتجات تم إنشاء وحدة إنتاج المشروبات الغازية والعصائر في قارورات ذات سعة 1,5 لتر و0,33 لتر بطاقة إنتاجية تصل إلى 6000 قارورة في الساعة ليتطور الإنتاج بعد ذلك ويضاف إليه إنتاج قارورات بسعة 1 لتر وبطاقة إنتاجية بلغت 4800 قارورة في الساعة.
- 4 في سبتمبر 2004 تم اقتناء آلات جديدة لإنتاج قارورات بسعة 1,5 لتر بلغت طاقتها الإنتاجية 21300 قارورة في الساعة.¹

بالإضافة إلى ذلك كله تم اقتناء آلات جديدة لإنتاج قارورات بسعة 5 لتر ووصلت قدرتها الإنتاجية إلى 16000 قارورة في الساعة.

أما أحدث آلة تم اقتنائها سنة 2012 وذلك من أجل إدخال وترويج منتجات جديدة في السوق الوطنية للمشروبات الغازية والمياه المعدنية، حيث قامت المؤسسة بإنشاء وحدة

¹ اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ 24 جويلية 2007.

جديدة للإنتاج كلفتها 14000000 دج تقوم بإنتاج العصائر بمختلف الأذواق بسعة (1 لتر، 0.33 لتر) بطاقتها الإنتاجية 12000 و 32000 علبة في الساعة على الترتيب.¹

ومن هنا عملت المؤسسة على توسيع مجال نشاطها من أجل مواكبة المنافسة وتلبية احتياجات العملاء.

والمؤسسة لا زالت تعمل جاهدة لتنويع منتجاتها وذلك بالتخطيط لإنتاج منتجات بالأحجام التالية: عبب العصير بسعة 1,5 لتر و 20 سل.²

والجدول التالي يبين أهم المناطق التي توزع إليها منتجات المؤسسة.

الجدول رقم (08): نسب توزيع المنتجات لأهم المناطق

مؤسبات خاصة وعمومية	مؤسبات وطنية	مؤسبات أجنبية	الفنادق	تجار الجملة	آخرون	المجموع %	
14,30	1,47	53,60	0,35	0,26	2,34	72,32	ورقلة
1,88						1,88	إليزي
			0,22			0,22	أدرار
			0,10		0,86	0,96	تمنراست
				0,43		0,43	بسكرة
	1,04					1,04	الجزائر
	0,17					0,17	تيزي وزو
	0,19					0,19	سطيف
			0,39	0,25		0,64	غرداية

¹ بول جامبل بلاكويل، إدارة المعلومات، دار الفاروق، القاهرة.

² عمار بوشناق، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2002.

							(المنبعة)
1,55						1,55	سكيكدة
0,69	0,17				0,52		وهران
%80	3,37	0,94	1,06	53,60	3,39	17,73	المجموع

المصدر: بالإعتماد على الأسئلة المباشرة.

نلاحظ من الجدول أن 76% من الإنتاج الإجمالي يتم توزيعه في المناطق الجنوبية وخاصة العملاء المتواجدين على مستوى ولاية ورقلة حيث أنها تستهلك نسبة 72% من الإنتاج الإجمالي أما الباقي فيوزع على مختلف المناطق مثل (الجزائر، وهران، سكيكدة، تمنراست، بسكرة ...).¹

في الوقت الذي تعتبر فيه الصناعة التحويلية أساس انطلاق العملية التنموية ولها دور فعال في معالجة الاختلال الهيكلي، نلاحظ أن دور الصناعة التحويلية في الجزائر لم يكن بمستوى الطموح وفقا لمعايير تطور قيمة الانتاج ومساهمته في توليد الناتج المحلي، تكوين رأس المال الثابت، ومساهمته في تشغيل العمالة وهيكله القطاع خصوصا خلال الفترة الأخيرة وأن التراجع النسبي لقدرات قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة السابقة هي ليست قاعدة وإنما هي استثناء وبسبب الظروف الغير الطبيعية التي رافقت نشاط القطاع الصناعي.²

¹ محمد عجيبة، الإبداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة لصفات ومعوقات ومحفزات الإبداع، مذكرة ماجستير، البلدة، 2005.

² د. النجفي، سالم، ود. قريشي، محمد صالح، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب الطباعة والنشر.

انتهاء:

خاتمة:

تعتبر الصناعة المحرك الرئيسي في إحداث التنمية الاقتصادية بحكم العلاقة التشابكية في ذاتها ومع القطاعات الأخرى مما يؤدي إلى تنشيط سوق العمل والقضاء على البطالة.

وفي سياق ما تم ذكره فضلا عن توافر الفرص والعوامل المشجعة المذكورة في متن البحث يدعونا إلى عدم التشكك في قدرات قطاع الصناعة التحويلية على تحقيق التطور التقدم وفقا لجميع معايير التنمية الصناعية شريطة تبني سياسات علمية لتوجيه القطاع باتجاه النمو والتطور.

إن ما تم التوصل إليه هي حقيقة عامة لا تخفى على أحد من المتخصصين في حقل الاقتصاد والصناعة ولا يمكن معالجته إلا من خلال ما يتم اقتراحه من بدائل استراتيجية من ضمنها ما تم عرضه في بحثنا هذا، إضافة إلى التوصيات العامة الآتية:

- 1- المحاولة الجادة بعدم تسييس البرامج المتعلقة بالصناعة والعمل باتجاه البنية التحتية المؤسسة لها.
- 2- الإيمان الصدق بإمكانيات البلد الصناعي وقدرته على النهوض والإدراك بأن تخلف الصناعة في البلد هي ليست حالة مؤصلة وإنما خلقتها الظروف الطبيعية.
- 3- يجب أن لا ننظر إلى الصناعة بمعزل عن باقي قطاعات الاقتصاد القومي وإنما كجزء متكامل من التنمية الشاملة وهذا يدعو إلى وضع استراتيجيات للقطاعات الأخرى موازية استراتيجية الصناعة التحويلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. أ.منصف شرفي، رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة 2001.
2. ابراهيم توهامي وآخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الانسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة 2004.
3. اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ 24 جويلية 2007 من الموقع الالكتروني لرئاسة الحكومة.
4. أحمد سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي الأول حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر 26،27 أفريل 2009.
5. الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة العدد 26 جانفي 2006
6. أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغرى في حل مشكلات البطالة في مصر أطروحة الدكتوراه، جامعة القاهرة 2003، جمهورية مصر العربية.
7. إياد حماد، دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ماجستير إدارة أعمال، سوريا، 2009.
8. أيمن مولوي، البحث والتطوير في حقل الصناعة ووسائل النهوض به، ورقة مقدمة في المؤتمر الصناعي الأول، 2005.
9. باسم عبد الهادي حسن، البطالة في الاقتصاد العراقي، الأسباب والحلول الممكنة المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق سنة 2010.
10. بتلهام، شارل، التخطيط والتنمية، مترجم، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.

11. بلقاسم ماضي المداخلة السابقة
12. بلقاسم، مداخلة بعنوان: أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، ملتقى دولي 2011/2012.
13. بول جامبل بلاكويل، إدارة المعلومات، دار الفاروق، القاهرة.
14. التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري خلال الفترة (2008،2009).
15. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1996.
16. جريدة الشرق الأوسط، سبتمبر 2012، ص 5. المصدر: الملحق (314).
17. جود فاروق، المؤتمر الصناعي الأول، 2005.
18. حدة بوتبينة، دور الحكومة في دعم التنافسية الصناعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008.
19. خطوف الشيخ حسين، البطالة في سوريا 2004،1994، الكتب المركزي في الإحصاء دمشق، 2007.
20. د. النجفي، سالم، ود. القرشي، محمد صالح، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988.
21. د. حسن، محمد سلمان، التخطيط الصناعي، مترجم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1974.
22. د. كمال رزيق، وأبو زعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، 22 ماي 2002، البلدية، الجزائر.
23. د. محي الدين، عمر، التخلف والتنمية، دار النهضة المصرية 1975.

24. د.سنوسي علة، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر(الأسباب الحلول من خلال التطرق الى تجارب دولية) قسم العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة 2010/2011.
25. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، التكوين 1997.
26. سامر مظهر القطنجي، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية حماه سورية، (دون ذكر تاريخ النشر).
27. سميحة فوزي، سياسة الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر -بتصرف- مؤتمر حول التشغيل والبطالة في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 13-14 جانفي 2002 القاهرة.
28. سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004.
29. شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد، البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المؤتمر الدولي حول: أزمة البطالة في الدول العربية (17-18 مارس 2008) القاهرة، جمهورية مصر العربية.
30. عاqli فضيلة، مداخلة بعنوان البطالة تعريفها وأسبابها وأثرها الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2005/2006.
31. عبد العزيز جميل مخير، أحمد عبد الفتاح عبد العليم، دور الصناعات التحويلية في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2007.
32. عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، ود. هاشم، رشاد مهدي، التخطيط الصناعي، جامعة الموصل، مطبعة التعليم العالي، 1989.

33. عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، وكداوي، طلال محمود، تقييم المشاريع الاقتصادية، دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الاداء، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986.
34. عبد الله محمد مصطفى، تأهيل القطاع الصناعي السوري، 2002.
35. عبد النور خالد، واقع وأفاق الصناعة السورية، 2001.
36. عدنان مسلم، الصناعة العربية ومحدودية مواكبة التقنية الحديثة، مجلة الاقتصادية الخليجية، العدد 4148، 2006.
37. العقار، محمود فؤاد، الملامح الاقتصادية للدول النامية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1982.
38. علو غزلي، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان: التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، / الجزائر 2002.
39. عماد أحمد إسماعيل، خصائص نظم المعلومات وأثرها في تحديد خيار المنافسة الاستراتيجية في الإدارتين العليا والوسطى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
40. عمار بوشناق، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2002.
41. قويدري محمد، دوافع أنشطة البحث والتطوير في الدول المغاربية، ورقة بحث ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 10/09 مارس 2004.
42. كربالي بغداد، تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، 22 ماي 2002، البلدية، الجزائر، ص ص 10-11.

43. كمال عايشي، امكانية ترقية صادرات الصناعة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006/2005.
44. المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 2006 الجزائر 2007.
45. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004 الجزائر 2005.
46. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان* الجزائر.
47. محمد دعبول، المؤتمر الصناعي الأول، 2005.
48. محمد عبد الرحيم حمادي، الخصائص الاقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا مقارنة ببعض الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة 0 العدد 17 صيف 2009.
49. محمد عجيلة، الإبداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة لصفات ومعوقات ومحفزات الإبداع، مذكرة ماجستير، البلية، 2005.
50. محمد عدنان وديع، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في السوق الدولية، تونس 2001.
51. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة :أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي، منشأة المصارف، الإسكندرية 2003.
52. محمد نبيل جامع، المعطلون والبطالة: تشخيص وتحليل البطالة في معرج 1، المكتب الجامعي الحديث 2001.
53. مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006.

54. مداخلة بعنوان مساهمة مناطق صناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر.
55. مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
56. المصدر: تقرير منظمة العمل الدولية، المنتدى الاقتصادي العالمي، دافوس، سويسرا 2006.
57. المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2013
58. المصدر: منظمة التجارة العالمية، إحصاءات التجارة الدولية 2012.
59. مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير حول ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الى 455 ألف شركة، الإذاعة الجزائرية، الخميس 10 جويلية 2010.
60. مصطفى محمد العبد الله، المؤتمر الصناعي الأول، 2002.
61. مصطفى محمد العبد الله، تأهيل القطاع الصناعي السوري، 2002.
62. مطانيوس حبيب، قراءة القطاع الصناعي السوري، 2003.
63. مفهوم التنافس او التنافسية في مجال الاعمال، الموقع على الانترنت:
64. مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر الندوة العربية حول البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر 27، 25 أبريل 2006.
65. ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.
66. المنظمة العربية للتعددين، التقرير الصناعي العربي، 2010، ص 11.

67. المنظمة العربية للتعددين، المؤتمر السابع.
68. مولوي أيمن، البحث والتطوير في حقل الصناعة ووسائل النهوض به، ورقة مقدمة في المؤتمر الصناعي الأول، 2005.
69. ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المؤتمر العلمي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات.
70. ناصر داري عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
71. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد التكنولوجي، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن الطبعة الثانية، 2006.
72. ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقير في مصر ملتقى دولي، قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتنويع، القاهرة 2006.
73. Ads. état d'Exécution du programme de developement commentaire 2002 page 67
74. rapport CNES , EVALUATION GENERAL DES DISPOSITIO N D'EMPLOI , ALGER 2001 Page21
75. word bank, private setordevelopment: the statrus and all challenge Washington 2004 page 14
76. MEED March 1 – 7, 2013.
77. www.arabsteel.info.
78. <http://www.iraqism.com/vb/showthread.php?t=183>